جامعـــــة الشهيد حمـة لخـضر –الـــــوادي–

كليـــة الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقـــــوق

رقمنـــة الحالـــة المدنيـــة في الـجزائـــــر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص : قانون اداري

من اعداد الطالب:

حليس السعيد

الاستاذ المشرف و الموجه:

ديدي ابراهيم

لجنة المناقشـــة

الاسـم و اللقـب	الجامعـــــة	الرتبة	الصفـــــة
خلف بوبكـــــر	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أ – د	رئيـــــسا
ديدي ابراهيـــــم	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	د	مشرف
عبد القادر حوبـــة	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أ – د	مناقـــشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة

فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب

دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد

زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله

لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس

والله بكل شيء عليم ٣٥

(سورة النور الاية 35)

شكر و تقدير

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم و المعرفة و اعاننا على اداء هذا الواجب ووفقنا الي انجاز هذا العمل و عليه نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان الي كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما وجهناه من صعوبات ، و نخص بالذكر الاستاذ المشرف الدكتور ديدي ابراهيم الذي لم يبخل علينا بتوجهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في اتمتم هذا البحث، و ايضا الشكر و التقدير و الاحترام كل من الاستاذ الدكتور خلف بوبكر و الاستاذ الدكتور عبد القادر حوبة بصفتهم لجنة المناقشة، على ملاحظاتهم و نصائحهم القيمة لاتمام هذا البحث المتواضع.

الاهداء

إلى الوالدين فلولاهما لما وجدت في هذه الحياة

ومنهما تعلمت الصمود مهما كانت الصعوبات

أمي أطال الله في عمرها

أبي رحمه الله

إلى أسرتي الصغيرة التي ساعدتني وشجعتني على المضي قدما لا سيما زوجتي و ابنائي محمد الحسين و محمد ناجي و احمد معاذ و محي الدين و محمد اياد و محمد جاد

حفظهم الله جميعا

إلى أساتذتي الكرام والى كل من علمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة

حليس السعيــد

مقدمــة

يعيش العالم في هذه الفترة الأخيرة من الزمن ثورة تقنية عالية، بحيث دخل مرحلة متطورة ضمن آفاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أصبحت المعيار الأساسي الذي تقاس به درجة تقدم الدول وبلوغ مجتمع المعلومات، وقد أدى هذا إلى ظهور أساليب وأدوات وطرق وتقنيات جديدة، تستثمر كل المجالات والقطاعات وخاصة في مجال الإدارة، الذي يعتبر من أهم القطاعات الأكثر تعاملا وتفاعلا في أداءها الوظيفي، تعتبر المعلومات عصب العمل الإداري للمؤسسة وهذه المعلومات تحويها وثائق تنتجها المؤسسة أثناء أنشطتها وأعمالها اليومية، لذا تسعى اليوم هذه المؤسسات المنتجة لهذه الوثائق إلى تطوير نظام حفظ وتنظيم واسترجاع الوثائق، وتوفير سبل الأمان والمساعدة في رفع كفاءة العمل الإداري واتخاذ القرارات السليمة وهذا من أجل مسايرة ما تفرضه التكنولوجيا الحديثة والتماشي مع متغيرتها، وذلك بتبني وتطوير الآليات والوسائل التقنية المستخدمة لمتابعتها وتنفيذ السياسة الجديدة التي يفرضها العصر، و الإشراف على سير العمل الإداري الإلكتروني، الجزائر اهتمت بنظام الحالة المدنية باعتباره ذاكرة الدولة والمحافظ على هويتها من أي محاولة لطمسها أو تغييرها، من خلال تنظيمه لحياة الفرد منذ ميلاده حيا الى غاية وفاته ، تسعى الدولة لتسيير قطاعاتها على نحو يضمن تقديم خدمات للمواطنين ذات مستوى وجودة، وقد أصبح اعتماد أسلوب الإدارة التقليدية ما عاد يجدي نفعا، لما يتميز به من بطء وتيرة تقديم الخدمات من جهة، وزيادة الضغط على الموظفين من جهة أخرى.

حيث عكفت الحكومة جاهده من خلال اعطاء اهميه بالغه للمرافق العمومية التابعة لقطاع وزاره الداخلية والجماعات المحلية، لاسيما الجماعات الإقليمية من اجل اعاده تأهيلها في اطار تقريب الإدارة من المواطنين، وتزويدها بكل وسائل التكنولوجيا الاعلام والاتصال المتاحة، بالإضافة الى تبسيط وتسهيل الاجراءات الإدارية وتخفيفها، وذلك بوضع استراتيجية تهدف من ورائها الى استعمال الرقمنه حتى يتم الاستغناء مع مرور الوقت عن كل ما هو ورقي، ليحل محلها التعامل الالكتروني، حيث كان للحالة المدنية النصيب الاكبر من هذه الاستراتيجية حتى تتماشى مع تطلعات وطموح المواطنين، والتي ستكون موضوع دراستنا.

ونظام الحالة المدنية يشكل أهم قطاع بالنسبة للمواطن وأكثر احتكاكا به، نظرا لما له من أهمية بالغة، حيث ترتكز على أهم الأحداث في حياته كالزواج والولادة وغيرها، لذلك كان هذا

النظام من بين أوليات الدولة التي تسعى لتحسين الخدمات التي يقدمها، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية التي غزت العالم.

لذلك عمل المشرع على إصلاح الإدارة بصفة عامة ونظام الحالة المدنية بصفة خاصة، وتطويره بما يحق للمواطن الحصول على خدمات ذات نوعية وبأعباء أقل، فكان لابد من اعتماد التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري، حيث أصبح حتمية تحول نوعي لتأسيس مجتمع معلوماتي له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية.

وتنفيذا لهذه الإصلاحات تم إصدار القانون14-08 المعدل للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الذي أقر باعتماد الرقمنة والتكنولوجيا لتحسين الخدمة وتسريع الأداء، حيث صدر هذا القانون لمواكبة الحياة العصرية للمواطنين ومجسدا لها من خلال ما تضمنه من أحكام. نهدف من خلال بحثنا إلى إبراز دور رقمنة قطاع الحالة المدنية في تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، ومدى مساهمتها في تسهيل حاجياتهم في ظل زمن يسوده السرعة.

وهذا ما كان فعلا ،اذ تبنت الجزائر مشروعا طموحا اطلق على تسميته:

مشروع الجزائر الالكترونية 2013 بهدف التحول من التسيير التقليدي الورقي الى التسيير الرقمي (الرقمنة)و الالكتروني ،و نخص بالذكر الحالة المدنية في الجزائر. ويكتسي موضوع رقمنة مرفق الحالة المدنية، أهمية افتضاها العصر ومانتج عنه من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي فرضت التعامل بها والتي أوجب الإلمام بها.

عناصر الدراسة

01- موضوع الدراسة

تعتبر مصلحه الحالة المدنية بالبلدية من المصالح التي تشهد تواصل الكثير من المواطنين، من اجل استخراج وثائق متعلقة ولصيقه بالحياة الشخصية، حيث تبدأ بشهادة الميلاد، لذا كان لزاما اعادة النظر في كيفيه تسيير وعمل هذه المصلحة الحيوية، ومن اجل ذلك اتخذت الحكومة اجراءات مهمه في سبيل تذليل عدة صعاب، من جانب المواطن الذي يعاني من طوابير الطويلة وكثره الاكتظاظ امام الشبابيك في سبيل استخراج الوثائق الإدارية الى غايه موظف الذي يشتغل على مستوى شباك الحالة المدنية، الذي يعاني هو بدوره من الاجراءات التي تعرقل عمله عند اتباعه الطريقة التقليدية لاستخراج الوثائق، الا ان هذه المصلحة شهدت تطور وقفزه نوعيه بانتهاج اسلوب جديد يعتمد على استعمال تكنولوجيا حديثه توفر الوقت والمال، وهي رقمنه الوثائق على مستوى مصلحه الحالة المدنية بالبلدية.

02-اسباب اختيار الموضوع

ترجع اسباب اختيارنا لموضوع الدراسة الى جمله من الاسباب، اهمها:

أ-اسباب ذاتيه

الرغبة والميول وفضولنا المعرفي اتجاه عمليه رقمنة الحالة المدنية.

ب-اسباب موضوعيه

- محاوله اعطاء فكره حول رقمنه الحالة المدنية، ودورها في تحسين الخدمة العمومية.

- توجه الكثير من الدول الى تبني مشروع رقمنه الإدارة، مما قادنا الى التساؤل والفضول حول مكانه رقمنه الحالة المدنية في ظل التطور والتسارع التقني والتكنولوجي

- حداثه موضوع الحالة المدنية، مما دفع الى محاوله تسليط الضوء عليها وتحديد العوامل المساعدة ومعوقات التي تحول دون تحقيقها.

03- أهميه الدراسة

يكتسي موضوع الرقمنة الحالة المدنية بالبلدية و دوره في تحسين الخدمات العمومية على مستوى الإدارة المحلية اهمية بالغة من الناحية العلمية، باعتبار ان تحول الإدارة المحلية الى رقمنة الحالة المدنية انعكس ايجابا على تحسين الخدمات العمومية ككل، وعموما يمكن استخلاص اهميه هاته الدراسة فيما يلي:

- توضيح وتسليط الضوء على موضوع رقمنة الحالة المدنية وعلاقته بتحسين الخدمة العمومية، كونه من المواضيع الحديثة والأساسية في الوقت الراهن.

- الكشف عن المعوقات التنظيمية والإدارية والبشرية واللوجستية التي تواجه مصلحة الحالة المدنية بالبلدية في تحسين خدماتها العمومية المقدمة للمواطن.

- الدور الذي يلعبه الطاقم الاداري المسير والمنظم لعملية الرقمنة على مستوى مصلحه الحالة المدنية ومدى تحكمه في استعمال التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بعملية الرقمنة.

04- اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- الوصول الى تحديد مدى فعالية رقمنة الحالة المدنية، كألية لتحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة المحلية.

- تحديد مدى نجاح الاليات والاجراءات المطبقة في تجاوز التسيير الاداري التقليدي وتكريس رقمنه الحالة المدنية على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر.

- مدى مساهمة توفير متطلبات تطبيق رقمنه الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية.

- التعرف على اهم التجهيزات والتقنيات المستخدمة في رقمنة الوثائق.

- تسليط الضوء على واقع تسيير الوثائق الرقمية بمصلحة الحالة المدنية.

05- الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نقطة بداية كل بحث علمي ومصدر مهم يستقي منه الباحث مادته الخام، كون اساس كل بحث علمي ما هو الا تكمله لما توقف فيه بحث سابق،

وبناء عليه تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة، من اجل الالمام بالموضوع والمقدرة على ضبط الإشكالية، وهي كالاتي:

الدراسة الاولى:

مذكره مقدمة لنيل شهاده الماستر، تخصص السياسات العامة والإدارة المحلية من اعداد الطالبين فارس بوقلال وعبد النور بوخديمي، تحت اشراف الاستاذة نبيلة بن يوسف، بعنوان عصرنة الادارة وتأثيرها على الخدمة العمومية، دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان بولاية تيزي وزوو، السنة الجامعية 2014 -2015، وقد عالجت اشكالية مدى تأثير العصرنة على العملية الإدارية في الادارات المحلية العامة، وفي مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان بولاية تيزي وزوو، حيث توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تتجلى فوائد عصرنة الإدارة المحلية في الشفافية والديمومة وسرعة الاستجابة وكذا ربح الوقت.

- تجنب العصرنة كثيرا من الاخطاء والهفوات المتكررة في الوثائق الحالة المدنية للمواطنين.

- تقليص وثائق الحالة المدنية المستعملة على مستوى البلديات و المصالح القنصلية و تلك المستعملة ما بين الهيئات و المصالح المختصة[1].

1- فارس بوقلال وعبد النور بوخديمي، عصرنة الادارة و تأثيرها على الخدمة العمومية (دراسة ميدانيه لمصلحه الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان بولاية تيزي وزوو، مذكره الماستر،تخصص السياسات العامة و الادارة المحلية ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنه الجامعية 2014-2015.

الدراسة الثانية:

مذكره مقدمه لنيل شهاده الماستر، تخصص تخطيط سكاني من اعداد الطالبة خالدي فتيحة، تحت اشراف الأستاذة سواكري خديجه، بعنوان تطور سجلات الحالة المدنية وصولا الى الرقمنة، دراسة حاله بلديه حاسي بن عبد الله، بولاية ورقلة، للفترة الممتدة بين 1978 الى 2017 ،السنه الجامعية 2018/2017 وعالجت فيها الباحثة في دراستها لإشكاليه كيفيه تطور سجلات الحالة المدنية وصولا الى الرقمنة ببلديات الجنوب الجزائري، حاسي بن عبد الله نموذجا، حيث توصلت الى النتائج التالية:

– استحداث بعض الوثائق في مصلحه الحالة المدنية ببلديه حاسي بن عبد الله، مثل شهاده الميلاد البيومترية، بطاقه التعريف وجواز السفر البيومتريين، رخصة السياقة والبطاقة الرمادية.

– اوضحت عمليه الرقمنة اخطاء في تسجيل الاحداث الديموغرافية في سجلات الحالة المدنية حيث اكتشفت الاخطاء بنسبه 76.17% قبل عمليه الرقمنة لتصبح 04.8% اثناء الرقمنة[1].

الدراسة الثالثة:

مذكره مقدمه لنيل شهاده الماستر، تخصص علوم الاعلام والاتصال من اعداد الطالب ريان بن كحله، تحت اشراف الأستاذة داود جفافلة، بعنوان دور الادارة الالكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية، دراسة حالة لبلديه شتمه بسكره، السنه الجامعية 2019/2018 ،وعالج في دراسته لإشكالية كيفية التحول الى الرقمنة بمصلحه الحالة المدنية ببلديه الشتمه، في اطار سياسه الجزائر نحو تكريس الإدارة الإلكترونية حيث توصل الى النتائج التالية:

1– خالدي فتيحة، تطور سجلات الحالة المدنية وصولا الى الرقمنة(دراسة حاله بلدية حاسي بن عبد الله بولاية ورقلة، للفترة الممتدة من (1978 الى 2017)، مذكره الماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنه الجامعية 2017–2018.

– هناك استخدام فعلي لتكنولوجيا المعلوماتية، من خلال سعي البلدية الى تحسين خدماتها وتوفير متطلبات استعمال شبكه الانترنت.

– عمليه الرقمنة يصعب التأقلم معها لغير المتكونين، لذا تقوم بلديه الشتمه بتنظيم دورات تكوينية لموظفيها.

– تأكيد اغلبية المسؤولين والموظفين على اهمية استخدام التكنولوجيا المعلومات داخل البلدية وما تحمله من تغيير ايجابي وفعال في عمليه تقديم الخدمات[1].

06- منهج الدراسة

ففي دراستنا هاته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في التطرق الى مختلف التشريعات القانونية بمختلف تدرجاتها المتعلقة بتنظيم الحالة المدنية على مستوى البلدية وكذا رقمنه الوثائق التي تنجز على مستواها، بالإضافة الى المنهج التاريخي الذي يعتمد عليه بمعرفة نشأت قوانين الحالة المدنية بالجزائر.

07- الاشكالية

تقودنا دراسة موضوع رقمنه الحالة المدنية بالبلدية الى طرح الإشكالية التالية :

ما هي اليات رقمنه الحالة المدنية في الجزائر؟ و ما هي اثارها في تحسين جودة الخدمة العمومية؟

وتفرع عليها، عدة أسئلة فرعيه تتمثل في :

– ما مدى تكوين الموظفين الذين يشرفون على مشروع الرقمنة ودرجة تكوينهم؟

– ما هي اهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق مشروع رقمنة الحالة المدنية؟

1– ريان بن كحله، دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية (دراسة حاله لبلديه شتمه بسكرة)، مذكره ماستر،كلية الاعلام و الاتصال،جامعة محمد خيضر بسكرة، السنه الجامعية 2018–2019.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، المذكورة اعلاه، فقد قمنا بتقسيم موضوع دراستنا الى فصلين اثنين، تناولنا في الفصل الاول ماهية رقمنة الحالة المدنية و ألياتها في الجزائر، و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الاول الى مفهوم الحالة المدنية و المبحث الثاني الى مفهوم الرقمنة اما المبحث الثالث أليات الرقمنة ، اما الفصل الثاني تطرقنا الى تجسيد رقمنة الحالة المدنية في الجزائر، قسم الى ثلاثة مباحث ، خصصنا المبحث الاول الى مراحل تجسيد رقمنة الحالة المدنية في الجزائر ، اما المبحث الثاني خصصناه الى اهمية الرقمنة و دورها في تحسين اداء خدمة الحالة المدنية، و المبحث الثالث التحديات التى تواجه رقمنة الحالة المدنية في الجزائر.

الفـــــــصل الاول:

ماهية رقمنة الحالة المدنية و آلياتها في الجزائر

الفصل الاول : ماهية رقمنة الحالة المدنية و آلياتها في الجزائر

ادركت الدولة الجزائرية مدى الحاجة لعمليات التحسين المستمر في مجال الخدمات، والسعي لتحقيق التطور في مختلف المجالات، والاستفادة من التقنيات الحديثة خصوصا ما يتعلق بالتكنولوجيا المعلومات، حيث بعد ادخال التكنولوجيا الرقمية في تسير الادارات الجزائرية ثوره حقيقيه وتعتبر الإدارة الإلكترونية من اهم الوسائل التي جاءت وليدة التطور التكنولوجي، ومن اجل تحسين الخدمة تم اللجوء الى ما يسمى بالمرفق العام الالكتروني، فمشروع رقمنة البلديات في الجزائر والتخلي عن البلديات التقليدية، يهدف اساسا الى تحسين اداء الخدمة المقدمة الى المواطن[1].

وبالتالي فان الحالة المدنية ذات اهمية كبيرة في حياة المواطنين والمجتمع، حيث يبقى الانسان بحاجه ماسه لخدمات مصلحة الحالة المدنية التي تعتبر المحور الاساسي للحياة الإدارية المحلية، وهي الخلية الاجتماعية القاعدية للامة.

المبحث الاول :مفهوم نظام الحالة المدنية في الجزائر

تعتبر الحالة المدنية ذات اهميه بالغة بالنسبة للمواطن والمجتمع بصفه عامة وتستمد وثيقه الحالة المدنية قوه اثباتها من طابعها الاصيل، ويلاحظ الفقه ان الحالة المدنية تشكل المفتاح الاساسي للوجود القانوني للفرد، وهي تكرس مصالحه الشرعية ومصالح الغير[2].

1- كحل الراس سماح، دور رقمنه البلدية في تحسين الخدمة العمومية الكترونيه، مجله الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعه قالمه ،المجلد04،العدد01،السنة2021.

2- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية،ملتقيات رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنبثقةعن الانتخابات المحلية، 10اكتوبر2002/جانفي 2003،ص12.

المطلب الاول : تعريف نظام الحالة المدنية

سنتطرق في هذا المطلب الى التعريفين التشريعي والفقهي لنظام الحالة المدنية كما يلي:

الفرع الاول : التعريف التشريعي لنظام الحالة المدنية

لم يعرف المشرع الجزائري نظام الحالة المدنية بل ذكر الاشخاص الذين يعملون صفه ضابط الحالة المدنية وكذا شمل القواعد العامة المتعلقة بنظام الحالة المدنية.

عكس المشرع المغربي الذي اعطى تعريفا للحالة المدنية ومن خلال قانون الحالة المدنية فعرفها تعريفا قانونيا من خلال المادة الاولى من قانون المغربي : نظام يقوم على تسجيل الوقائع المدنية والأساسية للفرد من ولاده ووفاة وزواج وطلاق، وضبط جميع البيانات المتعلقة بها من حيث نوعها وتاريخ ومكان حدوثها في السجلات الخاصة بالحالة المدنية[1].

الفرع الثاني : التعريف الفقهي لنظام الحالة المدنية

مصطلح الحالة المدنية فهو حديث، تعددت تعاريفه اراء الفقهاء والدارسين له وكذلك الباحثيين ويقصد به: حالة الاشخاص المحددة لوضعه في اسرته ومجتمعه ككونه راشدا او قاصرا، ابا او ابنا زوجا او ارملا، لان حالة الشخص هي التي تحدد الحقوق التي يمكن اكتسابها[2].و يعرف مصطلح الحالة المدنية ايضا: الحالة المدنية ليست عباره عن قواعد تنظيميه، وهياكل اداريه وموظفين فحسب، بل هي ذاكره الاسر والشعوب لما تحتويه من محفوظات الحالة المدنية من تراث تاريخي. فالحالة المدنية هي التي تحفظ لنا، وتبين اصول وتواريخ ابائنا واجدادنا منذ القدم والتطورات التي مرت بها كل اسره[3].

1- ظهير شريف رقم 1.02.239 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية(القانون المغربي).

2- عبد القادر نعمان ،ضرورة اعادة النظر في نظام الحالة المدنية،مذكرة المدرسة العليا للقضاة،الدفعة الثامن عشر ،الجزائر ،2010/2007،ص09.

3- عبد الحفيظ بن عبيدة ،الحالة المدنية و اجراءتها في التشريع الجزائري ،دار هومة للنشر ، الجزائر،2004، ص07-08.

ويمكن تعريفه ايضا على انه: مجموعه القواعد القانونية التي تنظم حالة الافراد ابتداء من لحظة الميلاد مرورا بالزواج وانتهاء بالوفاة، وكل ما يتعلق بضابط الحالة المدنية وتحديد اختصاصاتهم تنظيم سجلات الحالة المدنية، كيفية التصريح بعقود الحالة المدنية واجراءات تسجيلها[1].

كما عرف ايضا بانه: وهو نظام يعني ويهتم بمجموع الصفات الطبيعية والقانونية الشخصية التي تلازم كل انسان طبيعي، وتكون مرتبطة بذاته وشخصيته، بحيث تميزه عن غيره من الناس فتحدد علاقته بزوجه واولاده وابائه، وتكون مصدرا لبعض حقوقه وواجباته الوطنية والعائلية، فتبدا بولادة هذا الشخص حيا وتمر بحالات زواجه وطلاقه، ثم تنتهي بوفاته، كما يهدف الى اثبات وبيان اسم ولقب كل شخص، وتحديد نسبيه وموطنه، والى معرفة ما اذا كان متزوجا او اعزبا، وما اذا كان راشدا او قاصرا، وطنيا او اجنبيا، حتى يمكن تفادي ما عساه ان ينشا من مشكلات، وحتى يمكن تعيين كل حق من الحقوق المترتبة عن كل صفة من هذه الصفات وما يتبعها من واجبات فرديه وعائلية وطنية[2].

يمكن اعتبار نظام الحالة المدنية على انه: مجموعة القواعد القانونية التي تسمح بإدارة الشؤون العامة للأفراد، وتضمن لهم التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم، ويعتبر ايضا ذاكرة الامة وهو الاطار الاساسي للوجود القانوني للفرد ضمن الأسرة والمجتمع منذ ولادته، مرورا بمختلف المراحل التي يمر بها خلال حياته، وهي بذلك تعني مجموعه العناصر التي تثبت الوجود القانوني والوضعية المدنية للمواطنين[3].

1- محمد ضويفي،شرح قانون الحالة المدنيةالجزائري حسب اخر تعديل لعام 2017، مدعما بقرارات المحكمة العليا و احداثها، دار بلقيس،الدار البيضاء ، الجزائر،2019، ص28.

2- عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر،ج1،ط4، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر،2013،ص06.

3- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ،المديرية العامة للموارد البشرية و التكوين و القوانين الاساسية، مديرية التكوين ، المديرية الفرعية لتكوين المنتخبين و الاطارات،تكوين المنتخبين المحليين من اجل اداء افضل، مقياس الحالة المدنية و تنقل الاشخاص، 11يناير 2018الى 10 مارس 2018، ص181,182.

المطلب الثاني: خصائص نظام الحالة المدنية

تتميز الحالة المدنية بالمميزات التالية :

أولا : اجباريه التسجيل

تسجيل كل الاحداث التي تقع داخل البلاد بين كل شرائح المجتمع من خلال اجراءات تتضمن احترام القانون[1].وتعتبر هذه الخاصية ضرورية للوصول الى الشمولية وتغطية كل الاحداث كما صرحت الامم المتحدة سنه 1955 على ضرورة تسجيل احداث الحالة المدنية، الا ان مدة التسجيل تختلف من دولة الى اخرى مثلا في الجزائر يختلف التصريح بالولادة والوفاة من الشمال الى الجنوب ففي الشمال مدة التصريح 05 ايام اي لا يتم تسجيل اي ولادة بعد انتهاء الآجال المحددة الا بحكم من المحكمة، اما في ولايات الجنوب فان التصريحات تتم خلال 20 يوما[2]، واذا صادف يوم الولادة يوم عطلة تؤجل مدة تصريح الى اليوم الذي يلي العطلة، اما عن التصريح عن الوفاة ففي ولايات الشمال مدة التصريح 24 ساعة ابتداء من ساعه الوفاة، وولاية الجنوب فمدة التصريح عنها 20 يوم[3].

ثانيا : الشمولية

التي لها علاقة بالحالة المدنية عبر كل التراب الوطني وتخزين المعلومات المتحصل عليها حتى يسهل الرجوع، ويقوم نظام تسجيل احداث الحالة المدنية بتغطية كل الاحداث سوى كان ذلك لأسباب قانونية او ادارية او احصائية[4].

1- فتيحة خالدي،مرجع سابق،ص25,26.

2- انظر المادة 61/ف03،من القانون رقم 14-08 مؤرخ في 09غشت2014، يعدل و يتمم الامر70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة1389،موافق لـ19فيفري 1970،و المتعلق بالحالة المدنية، منشور في (ج،ر) العدد49،تاريخ 20غشت2014.

3- انظر المادة 79/ف03،من القانون 14-08، سالف الذكر.

4- فتيحة خالدي ، مرجع سابق،ص25.

ثالثا : الاستمرارية والسرية

اضافة الى سعي مصالح الحالة المدنية لتحقيق الشمولية فان سجلاتها محفوظه ويمكن استعمالها في اي لحظة، وتعد الاحصاءات على شكل جداول حسب الظاهرة خلال فترة محددة من الزمن بشكل مستمر.

تحفظ المعلومات الشخصية الموجودة في السجلات وتحاط بالسرية ولا تستعمل الا لأغراض ادارية او احصائية[1].

المطلب الثالث :وظائف نظام الحالة المدنية

لنظام الحالة المدنية اهمية كبرى في حياة الفرد. نوجز اهميته فيما يلي:

1- يعتبر مهما نظرا لعلاقته اليومية بالمواطن وما يقدمه من خدمه عموميه له.

2- يقوم بتسييره ضابطا للحالة المدنية يمارس مهامه وفقا للقوانين الجزائرية المعمول بها والتي تحكم نظام الحالة المدنية وكذلك القوانين ذات العلاقة به.

3- يعتبر حماية للذاكرة التاريخية للامة.

4- يحدد مراكز الاشخاص سواء كانوا وطنيين او اجانب لما له علاقة بجنسيتهم والحقوق المترتبة على ذلك.

وبالتالي فان الحالة المدنية اهمية كبرى في حياة المواطنين والمجتمع، حيث يبقى الانسان بحاجة ماسة لخدمات مصلحة الحالة المدنية التي تعتبر المحور الاساسي للحياة الإدارية المحلية، وهي الخلية الاجتماعية القاعدية للامة[2].

1- فتيحة خالدي ، المرجع السابق،ص26,25.

2- عبد الحفيظ بن عبيدة ، مرجع سابق ،ص10.

المبحث الثاني : مفهوم الرقمنة

يتباين مصطلح الرقمنة حسب توظيفه وحسب المجال المستخدم فيه، فموضوع دراستنا يقتصر على رقمنة الوثائق الإدارية بمصلحة الحالة المدنية بالبلدية، لذا سوف نسلط الضوء على اهم التعريفات المشتملة بمصطلح رقمنه الوثائق واهم خصائصها.

ادركت الدولة الجزائرية مدى الحاجة لعمليات التحسين المستمر في مجال الخدمات، والسعي لتحقيق التطور في مختلف المجالات، والاستفادة من التقنيات الحديثة خصوصا ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، حيث يعد ادخال التكنولوجيا الرقمية في تسيير الادارات الجزائرية ثورة حقيقية وتعتبر الإدارة الإلكترونية من اهم الوسائل التي جاءت وليدة التطور التكنولوجي، ومن اجل تحسين الخدمة تم اللجوء الى ما يسمى بالمرفق العام الالكتروني، فمشروع رقمنة البلديات في الجزائر والتخلي عن البلديات التقليدية، يهدف اساسا الى تحسين اداء الخدمة العمومية المقدمة الى المواطن[1].

المطلب الاول : تعريف الرقمنة

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة، وذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر تيري كاني الى الرقمنة على انها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف اشكالها من الكتب، الدوريات، التسجيلات الصوتية، الصور والصور المتحركة.. الى شكل مقروء بواسطه تقنيات الحاسبات الاليه عبر نظام الثنائي البينات، والذي يعتبر وحده المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند الى الحاسبات الالية، وتحويل المعلومات الى مجموعة من الارقام الثنائية، يمكن ان يطلق عليها الرقمنة، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد الى مجموعه من التقنيات والأجهزة المخصصه[2].

1- كحل الراس سماح، مرجع سابق ،المجلد04، العدد01، السنة2021.

2- الموقع الالكتروني،http://numerisation.blogspot.com/2012/05/blog-post_9642.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 21:30.

وايضا يمكن ان تكون الرقمنة : هي عمليه تحويل الاشارات التمثيلية او المعلومات باي شكل الى تنسيق رقمي يمكن فهمه بواسطة انظمة الكمبيوتر او الأجهزة الالكترونية[1].

كما تعرف الرقمنة ايضا على انها عملية يتم من خلالها تمرير شيء حقيقي، مادي ملموس الى البيانات الرقمية، بحيث يمكن ادارتة بواسطة جهاز الكمبيوتر بدوره رقمي بطبيعته والنمذجة والتعديل، والاستفادة منها لأغراض اخرى مختلفة لدورها او وظيفتها الاصلية[2].

وتشير شارلوت بيرسي الى الرقمنة على انها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري الى النظام الرقمي.

ويقدم دوج هودجز مفهوما اخر، تبنته المكتبة الوطنية الكندية، ويعتبر فيه الرقمنة على ان عملية او اجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، الكتب، المخطوطات والخرائط....) الى شكل رقمي.

ويمكن استخلاص ان المفاهيم السابقة، تتشارك ان عمليه الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وادارتها، ولكن تتعلق في الاساس بتحويل مصدر المعلومات المتاحة في شكل ورقي او على وسيط تخزين تقليدي الى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الالية[3].

1- الموقع الالكتروني ،https://e3arabi.com ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 21:45.

2- الموقع الالكتروني،https://ar.facts-news.org/taaryf-alrkmn، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 22:00.

3- الموقع الالكتروني،http://numerisation.blogspot.com/2012/05/blog-post_9642.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 21:20.

تعرف كذلك، على انها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف اشكالها الورقية من (الوثائق،المستندات، الكتب، الدوريات ،المقالات، الجرائد، المرسلات الاداريه)الى شكل مقروء الكترونيا بواسطة اجهزه الحاسب الالي كالكمبيوتر الماسح الضوئي الهواتف واللوحات الذكية المسمات السمارت فون[1].

كما عرفها القاموس الموسوع للمعلومات والتوثيق على ان عمليه الكترونيهة لإنتاج رموز الكترونية او رقمية، سواء من خلال وثيقة او اي شيء مادي او من خلال اشارات الكترونية تناظرية[2].

المطلب الثاني : خصائص الرقمنة

تشتمل الرقمنة على عده خصائص تجعل منها هدف استراتيجي، ومشروع المستقبل للكثير من المؤسسات، خاصة العمومية منها والتي تقدم خدمات مباشره للجمهور، ومن بين هذه الخصائص انها:

- توفر الحيز المكاني والاستغناء عن الارشيف الورقي.
- ربط اجزاء المؤسسة فيما بينها مهما تباعدت اماكنها.
- سهوله نقل الرسائل والوثائق الإلكترونية بين رفوف المؤسسات او خارج نطاق.
- مراقبه الوثائق وتحويلاتها ومتابعاتها وتطورها ومعرفه المعاملات داخل النظام.
- سرعه وصول المستفيدين اي كان موقعهم وتقديم خدمات لهم.
- تعدد نقاط الوصول الوثائق المحفوظة الكترونيا، مما يسهل استرجاع الوثائق.

1- مبرك عز الدين، الرقمنة من المنظور التقني، اعمال الملتقى الوطني المرسوم بدور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، 01 مارس 2020، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01، المجلد57، العدد خاص ، السنة 2020. .

2- باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية ،دراسة حاله المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة ، كليه العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،مذكره ماجستير، قسم علم المكتبات والتوثيق ، جامعه الجزائر،2007- 2008،ص57

– الرفع من اداء المؤسسات الحكومية وكذلك مؤسسه القطاع الخاص.

– توحيد المعايير في التعامل مع الوثائق، والربط بين المعلومات في اكثر من قاعدة بيانات سواء داخل المؤسسة او خارجها.

– نظام المراسلة داخلي للتواصل بين الادارات.

– السرية والتحكم بالملفات بموجب الصلاحية للمستخدمين.

– امكانيه اخفاء بعض الملفات من بعض المستخدمين.

– تصنيف الوثائق بطريقة تنسجم مع اسلوب العمل في المؤسسة.

– يتم عرض الوثائق بشكل سهل، وامكانيه معالجتها من الشوائب .

– امكانيه تقاسم المعلومات وسهولة تبادلها رقميا سواء بين الاشخاص او على مستوى المؤسسات، وهذا قد يعزز من عملية التعاون بين مؤسسات المعلومات.

– الإتاحة الدائمة لمصادر المعلومات.

– عملية الرقمنة لمصادر المعلومات تتيح امكانية التكامل مع الوسائط الاخرى الصوت، والصورة، والفيديو وهذا مما يعطي المعلومة قيمة اكبر من لو كانت بشكل مطبوع.

– مواكبة التطورات الحاصلة في مجال حفظ المعلومات وتنظيمها واسترجاعها وبثها.

– حفظ مصادر المعلومات بأكثر من شكل، غير الشكل المطبوع[1].

1– عده بن عطيه محمد وشاشو ابراهيم، نظم المعلومات التكنولوجية الحديثة والتوثيق، واقع الارشيف في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة (مصلحه ارشيف ولاية وهران نموذجا، مذكره ماستر، جامعه عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية2018/2017،ص32.

المطلب الثالث : اهمية الرقمنة

هناك اهمية يراد تحقيقها والوصول اليها من التوجه نحو الرقمنة وذلك لتحقيق الرضا واشباع الاصرار والطموح لدى المواطن ومرافقته، ومن بين هاته الاهمية :

– استكمال البنى التحتية المكتسبة وترقيتها وتطويرها عبر كامل التراب الوطنية لإرساء تطبيق الرقمنة من خلال مصالح الحالة المدنية المرقمنة.

– تحسين الخدمة العمومية وترقيتها لتقريب الإدارة من المواطن.

– تغيير الذهنيات حتى تتغير بذلك اساليب التسيير القديمة.

– التوجه نحو التخطيط الفعال في اتخاذ القرارات لتحقيق النجاعة في الاداء الوظيفي المسؤول[1].

المبحث الثالث : أليات رقمنة الحالة المدنية

ان التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الرقمية، يعتبر نقله نوعيه تشتمل على اساليب وطرق تخص التنظيم الاداري، والدعم المادي وتطوير التشريعات وتنمية الموارد البشرية، بما ينعكس ايجابا على جوده الخدمة المقدمة للمواطن عموما، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى اهم هذه العناصر المتمثلة في الاليات القانونية والاليات المادية و التقنية والبرمجيات و الاليات البشرية[2].

1– ريان بن كحله ، مرجع سابق، ص 80.

2– عده بن عطيه محمد وشاشو ابراهيم، مرجع سابق ، ص33.

المطلب الاول : الاليات القانونية لرقمنة الحالة المدنية

لمصلحة الحالة المدنية قانون يؤطرها ويبين كيفية سيرها، واول قانون للحالة المدنية صدر في الجزائر كان على يد المستعمر الفرنسي وفق القانون 23 فيفري 1882، ولقد ظل هذا القانون ساري المفعول الى غايه عام 1966، ولكن كان للمشروع الجزائري ان يغير هذا القانون الذي اصدره الاستعمار، فقام بإلغائه عام 1970 بمقتضى الامر رقم 70- 20 الصادر في 19 فيفري 1970 المتضمن قانون الحالة المدنية الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ عام 1972[1] .

الفرع الاول : النظام القانوني للحالة المدنية

اولا:الحالة المدنية

الحالة المدنية هي قواعد تنظيم التواجد الشرعي للفرد داخل الأسرة والمجتمع وتعتمد على اهم الاحداث المميزة لحياته ومنها الولادة الزواج والوفاه، اما فيما يخص مفهومها الاجرائي فتعني وضع قواعد واسس لتنظيم حاله الفرد والمجتمع في مسائله الخاصة من مرحلة ميلاده الى زواجه ووفاته[2].

وكل هذا منظم وفق قانون الحالة المدنية الصادر بمقتضى الامر رقم 70- 20 الذي صدرت على اثره عده قوانين ومراسيم اخرى، تعدل وتنظم وتتم ما كان ناقصا، ومن هذه النصوص التشريعية التنظيمية، نذكر ما يلي:

- الامر رقم 71- 65 المؤرخ في 22 سبتمبر 1971 والمتعلق بإثبات كل زواج لم يكن موضوع عقد محرر او منسوخ في سجلات الحالة المدنية[3].

1- عبد الحفيظ بن عبيدة ، مرجع سابق ،ص16.

2- ريان بن كحله ، مرجع سابق، ص 82.

3- الامر رقم 71- 65 المؤرخ في 28 سبتمبر 1971،المتعلق بإثبات كل زواج لم يكن موضوع عقد محرر او منسوخ في سجلات الحالة المدنية، ج ر العدد 79، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 1971.

– المرسوم رقم 72– 143، يتضمن تحديد نماذج المطبوعات التي تستعمل في مجال الحالة المدنية[1].

– الامر رقم 73– 51 المؤرخ في 01 اكتوبر سنه 1973، المتضمن تعديل صلاحية وثائق الحالة المدنية[2].

– المرسوم رقم 73– 161 المؤرخ في 01 اكتوبر 1973، المتضمن تمديد اجال التصريح بالولادات والوفيات في ولايتي الواحات والساوره[3].

– الامر رقم 76– 07 المؤرخ في 20 فيفري 1976، المتضمن وجوب اختيار لقب عائلي من قبل الاشخاص الذين لا يحملون لقبا عائليا، يتضمن نصوصا هامه تتعلق بالزام كل الاشخاص الجزائريين الذين سجلوا في سجلات الحالة المدنية دون ألقاب عائلية لهم[4].

– المرسوم التنفيذي رقم 10– 210 المؤرخ في 16سبتمبر 2010، يتضمن احداث الرقم التعريف الوطني الوحيد[5].

1– المرسوم رقم 72– 143 المؤرخ في 07 جويليه 1972، يتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية، ج ر العدد 63، الصادر بتاريخ 8 اوت 1972.

2– الامر رقم 73– 51 المؤرخ في 01 اكتوبر 1973، المتضمن تعديل صلاحيه وثائق الحالة المدنية، ج ر العدد 81،الصادر بتاريخ 09 اكتوبر 1973.

3– المرسوم رقم 73– 161 المؤرخ في 01 اكتوبر 1973، المتضمن تمديد اجال التصريح بالولادات والوفيات في ولايتي الواحات والساورة، ج ر العدد 81 الصادر بتاريخ 09 اكتوبر 1973.

4– الامر رقم 76– 07 المؤرخ في 20 فيفري 1976، المتضمن وجوب اختيار لقب عائلي من قبل الاشخاص الذين لا يحملون لقبا عائليا، ج ر العدد 19، الصادر بتاريخ 05 مارس 1976 .

5– المرسوم التنفيذي رقم 10– 210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يتضمن احداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر العدد 54، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010.

– القانون رقم 14–08 المؤرخ في 9 اوت 2014، يعدل ويتمم الامر رقم 70– 20، المؤرخ في 19 فيفري1970،والمتعلق بالحالة المدنية[1]، واهم ما جاء به هذا القانون.

تأسيس السجل الوطني الالي للحالة المدنية، الترخيص لرئيس المجلس الشعبي البلدي تفويض صفة ضابط الحالة المدنية الى كل من نوابه والمندوبين المدعوين لممارسة مهام ضابط الحالة المدنية على مستوى ملحقات ومندوبيات الحالة المدنية، تمديد اجل صلاحية شهادة الميلاد الى 10 سنوات، الغاء اجل صلاحية شهادة الوفاة، تحديد سن الرشد ب 19 سنه، تحديد اجل التصريح بالولادات ب 20 يوم في الجنوب الجزائري.

اعطاء صفة ضابط الحالة المدنية بحكم القانون للأمين العام، بصفة مؤقتة، في حالة شغور منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي بسبب الوفاة او الاستقالة او التخلي عن المنصب او لأي سبب منصوص عليه في التشريع المعمول به (المادة 02).

ان منح صفة ضابط الحالة المدنية للأمين العام للبلدية، بصفة مؤقتة، متى توفرت اسباب وشروط ذلك، هذا يرجع لكونه اهم حلقة في نظام الحالة المدنية، وهذا باعتباره المسؤول الاول عن تنظيم المصلحة.

وبالنسبة للاعتراف له بهذه الصفة مؤقتا من طرف المشرع في تلك المرحلة، هي من اجل الحفاظ على مبادئ سير المرفق العام الحالة المدنية، المتمثلة في الاستمرارية والديمومة من خلال المحافظة على مصالح المواطنين وتقديم الخدمات دون تعطيل مصالح لمصالحهم[2].

1– القانون رقم 14– 08 مؤرخ في 9 اوت 2014، يعدل ويتمم الامر رقم 70– 20، المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، ج ر العدد 49 ، الصادر بتاريخ 20اوت 2014.

2– حميد عبروس وطيبي سعاد، الامين العام للبلدية ضابط الحالة المدنية، مجله صوت القانون، المجلد السابع، العدد 02، جامعه الجيلالي بونعامة، نوفمبر 2020.

– المرسوم التنفيذي رقم 14–75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمه ووثائق الحالة المدنية[1].

– المرسوم التنفيذي رقم 15– 315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية.

– القانون رقم 17– 03 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، الذي تم بموجبه توسيع صلاحيات المحاكم في مجال تصحيح وتعديل عقود الحالة المدنية[2].

– المرسوم التنفيذي رقم 14– 363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014، يتعلق بإلغاء الاحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الاصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الادارات العمومية[3].

ويعتبر فرع الحالة المدنية من انشط واهم الفروع بالإدارة البلدية نظرا لمهامه المتعددة التي تتعلق بصفة رئيسية باستخراج مختلف الوثائق لتشكيل الملفات الإدارية التي تهم شؤونه اليومية، كما يعتبر واجهه البلدية[4].

فالمواطن في اغلب الاحيان يطلق حكمه عليها من خلال مصلحة الحالة المدنية و مستوى جوده الخدمة الإدارية التي تقدمها، ومن بين اهم المهام التي يتكفل بها:

1– المرسوم التنفيذي رقم 14– 75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمه وثائق الحالة المدنية، ج ر العدد11، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2014.

2– الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية https://www.interieur.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 23:00 .

3– المرسوم التنفيذي رقم 14– 363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014، يتعلق بإلغاء الاحكام التنظيمية بالتصديق طبق الاصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الادارات العمومية، ج ر العدد 72، المؤرخ الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2014.

4– ريان بن كحله ، مرجع سابق، ص 81.

- اعداد سجلات الحالة المدنية بكل انواعه.

- استخراج كل الوثائق الخاصة بالحالة المدنية.

- احصاء المواليد والزواج والوفيات دوريا.

- تسجيل الاحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهامش والمسؤول الاول عن وثائق الحالة المدنية هم ضباط الحالة المدنية.

- المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، المتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الالي للحالة المدنية[1].

- المرسوم التنفيذي رقم 15- 315 المؤرخ 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية[2].

- القانون رقم 17- 03 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الذي تم بموجبه توسيع صلاحيات المحاكم في مجال تصحيح وتعديل عقود الحالة المدنية[3].

- المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المؤرخ في 21 ابريل 2017 ، المتعلق بتحديد كيفيات اعداد بطاقه التعريف الوطنية وتسليمها[4].

1- المرسوم التنفيذي رقم 15- 204، المؤرخ في 27 جويلية 2015، المتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الالي للحالة المدنية، ج ر العدد 41.

2- المرسوم التنفيذي رقم 15- 315، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتضمن اصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقه الكترونيه، ج ر العدد 68، الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015.

3- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية https://www.interieur.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 23:15.

4- المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المؤرخ في 21 ابريل 2017، المتعلق بتحديد كيفيات اعداد بطاقه التعريف الوطنية وتسليمها، ج ر العدد 25 الصادر بتاريخ 19 ابريل 2017.

ثانيا:تعريف ضابط الحالة المدنية

بالرجوع الى نص المادتين الاولى والثانية من قانون الحالة المدنية، نجده يضفي صفة ضباط الحالة المدنية على اشخاص معنيين، تستند اليهم مهمة تلقي التصريحات بالولادات والوفاة وتحرير العقود الزواج وتسجيلها في سجلات معينة، وهؤلاء هم كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه والموظف البلدي الذي يفوض لهذا الغرض على المستوى الوطني[1]، اما في الخارج فهم كل من رؤساء المركز القنصلية و رؤساء البعثات المشرفون على دائرة قنصلية وهذا وفق ما نصت عليه المادة 01 من امر رقم 70- 20 المتضمن لقانون الحالة المدنية[2].

كما اشار المرسوم التنفيذي رقم 11- 334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الاساسي الخاص بموظفي اداره الجماعات الإقليمية في مادته 181، بنصها على انه يتولى مسؤول رقمنه الحالة المدنية، لا سيما بما يأتي:

- تأطير عمليات رقمنة الحالة المدنية، طبقا للتنظيم المعمول به تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- تحديد الاحتياجات البشرية والمادية الضرورية لرقمنة الحالة المدنية[3].

- تأطير مجموعه من المختصين في الاعلام الالي واعوان حفظ البيانات المكلف بالرقمنة الحالة المدنية.

- يخضع ضابط الحالة المدنية الى رقابه قضائية ورقابه اداريه:

1- فتيحة خالدي ، المرجع السابق،25.

2- الموقع الالكتروني،http://numerisation.blogspot.com/2012/05/blog-post_9642.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 21:20.

3- الموقع الالكتروني،http://numerisation.blogspot.com/2012/05/blog-post_9642.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 21:40.

1:الرقابة القضائية:

مسنده الى السلطات المخولة للنائب العام، بمقتضى نصوص المواد 24 ، 25و 26 من قانون الحالة المدنية، فانه يجب ان يقوم النائب العام بنفسه بمراقبه سجلات الحالة المدنية، او عن طريق ممثليه.

2:الرقابة الإدارية:

مخوله لوزير الداخلية واستنادا الى تقدير الوالي الذي يوقف ضابط الحالة المدنية عن ممارسه مهامهم في حال الحكم عليه بعقوبة جزائية[1].

اما عن اما عن سجلات الحالة المدنية، فان لها صفه المستندات الرسمية لما لها من حجيه، لذا اوجب الامر رقم 70- 20 المؤرخ في 19 ديسمبر 1970، المتعلق بالحالة المدنية، بان ترقيم صفحاتها ويؤشر عليها رئيس المحكمة المختص اقليميا قبل الشروع في استعمالها[2]، وهي ثلاث انواع:

-**سجلات الميلاد:**وهو سجل تقيد فيه كافه الولادات والقرارات القضائية المعلقة بها.

- **سجلات الوفاة:** و هو سجل تقيد في كافه الوفيات والقرارات القضائية المتعلق بها.

- **سجلات عقود الزواج:** تسجل او تقيد في كافه عقود الزواج والقرارات القضائية المتعلقة بالزوج الاحكام المتعلقة بالطلاق[3].

1- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية https://www.interieur.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 23:15.

2- الامر رقم 70- 20، المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 27، الصادر بتاريخ 06 جويلية 1988.

3- الموقع الالكتروني http://apcainsebt.dz ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/24 على الساعة 20:30.

الفرع الثاني : رقمنة السجل الوطني الالي للحالة المدنية

في اطار تجسيد عمل وزاره الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بتخفيف الاجراءات وتحسين نوعيه الخدمة المقدمة للمواطنين، وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، ونظرا لما يعانيه المواطنين من المشاكل واعباء التنقل الى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية، على اساس سجلاتهم اصبح من الضروري انشاء سجل الوطني الي للحالة المدنية، ولكن سبقته مرحله رقمنة سجلات الحالة المدنية التي شكل حجر الاساس لبناء قاعده بيانات سهله في عمليه عمل السجل الوطني الالي للحالة المدنية ويدخل هذا في اطار خارطة الطريق الوزارية عن طريق استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستوى البلديات، وملحقاتها بالإضافة الى تجسيد مشروع البلدية الالكترونية وذلك بحفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها، تقليص اجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها، وتقريب الإدارة من المواطن[1].

لقد مر مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية بمجموعة من المراحل:

01- رقمنه السجلات الورقية للحالة المدنية وادخال بيانات اكثر من 98 مليون صوره لشهادات الميلاد، والوفاه وكذا عقد الزواج والتي تم مسحها وتشكيل قاعده بيانات على مستوى البلديات وقاعدة بيانات وطنية تشمل 65.8 مليون شهادة و 4 .17شهادة وفاة 15.2 مليون عقد زواج.

02- اصدار وثائق الحالة المدنية (شهادة الميلاد، شهادة الوفاة وعقود الزواج) في اقل من دقيقة وذلك على مستوى اي بلدية او ملحقة على مستوى التراب الوطني.

03- تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات (شهادة الميلاد، شهادة الوفاة عقود الزواج)[2].

1- ريان بن كحله ، مرجع سابق، ص 88.

2- مجلة الداخلية،العدد02،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الاشهار، وحدة الطباعة الرويبة، جويلية2018، ص29.

04- ربط مختلف القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب اي وثيقه من المواطن.

05- تنبيه للنسخ الاوتوماتيكي للبيانات الهامشيه[1].

بعد ذلك تم انشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية لدى وزاره الداخلية من خلال التعديلات التي ادخلها المشرع سنه 2014 بواسطه قانون 14- 08 ،على الامر المتعلق بالحالة المدنية رقم 70- 20 وهذا ما نصت عليه المادة 125 مكرر من الامر 14- 08، هذا السجل الوطني يرتبط بالبلديات وملاحقتها وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية، والدوائر القنصلية والمؤسسات العمومية الاخرى المعنية لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل، ويهدف انشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية الى تجسيد عده مهام اساسيه منها:

01- ضمان تقريب الإدارة من المواطن عن طريق فتح ملحقات ادارية جديده للحالة المدنيه بالبلديات، وربطها بواسطة الالياف البصرية مع مقر البلدية المركزية.

02- انشاء قاعدة معطيات وطنية، تتكون من مختلف احداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الاحداث الجديدة والتعديلات المحتملة، التي تشكل السجل الوطني الاوتوماتيكي للحالة المدنية.

03-المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة اجبارهم على التنقل الى اماكن ميلاديهم لاستخراج شهاده الميلاد التي تخصهم، على اساس سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات وما يترتب عن ذلك من نتائج مالية ومادية، ولتحقيق اهداف انشاء السجل الوطني قامت وزاره الداخلية والجماعات المحلية بتنفيذ الاجراءات التالية[2]:

1-مجلة الداخلية،العدد02،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الاشهار، وحدة الطباعة الرويبة، جويلية2018، ص29.

2- الامر رقم 70- 20، المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 27، الصادر بتاريخ 06 جويلية 1988.

– وضع سجل الي للحالة المدنية يتكون من تجميع قاعدة معطيات 1541 بلدية على مستوى التراب الوطني، والتي تتضمن صوره رقميه، وذلك ابتداء من تاريخ 15 فيفري 2014.

– وضع نظام يقوم بتصحيح الاخطاء بصفة اليه، ففي هذا الاطار فقد تم تصحيح الاخطاء التي تعود الى بداية سنه 1800م ، لم يتبقى اليوم سوى 1.0%، من التصحيحات الواجب القيام بها، مقارنة بالطلبات المودعة والعملية متواصلة وتقع على مسؤولية المكلف بالحالة المدنية.

الفرع الثالث : النصوص القانونية

قبل الشروع في رقمنة الحالة المدنية، عكفت السلطة الإدارية المركزية في تهيئة الظروف لتجسيدها، اخذت في الاعتبار عده عناصر منها القانونية والمادية والتقنية وكذا الاطار البشري المؤهل، وكأول مرحله قامت بها بخلق اطار تشريعي وقانوني لها، وذلك بإصدار مجموعة هامة من النصوص القانونية، بمختلف تدريجاتها، من قوانين ومراسيم و تبعتها بمناشير وقرارات وتعليمات حتى تمنح لهذه الاجراءات صفة الشرعية، حيث نذكر من بينها:

– تعديل الامر رقم 70– 20 المؤرخ في 19 فيفي 1970، يتعلق بالحالة المدنية، بموجب القانون رقم 14– 08 المؤرخ في 09 اوت 2014، ومن ابرز ما جاء في هذا التعديل ما يلي:

* انشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية.

* منح مهام صفة ضابط الحالة المدنية للأمين العام للبلدية، بصفة مؤقتة، وفي حالات محددة حصرا[1].

1– عند شغور منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي بسبب الوفاة او الاستقالة او التخلي عن المنصب او لأي سبب اخر، وهي الحالات التي وردت ضمن احكام المادة 71 من القانون رقم 10–11 المؤرخ في 22جوان 2011،المتعلق بالبلدية ، ج ر العدد37،الصادر بتاريخ 03جويلية 2011.

* حصر مهام ضابط الحالة المدنية في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي فقط، بعدما كانت تشمل نواب الرئيس، غير انه يمكنه تفويض مهامه الى نوابه والمندوبين والى اي موظف بلدي مؤهل للقيام ضابط الحالة المدنية.

* بعد ما كان يقتصر اصدار وثائق الحالة المدنية بالاعتماد على السجلات الورقية للحالة المدنية بطريقه يدويه، فانه الان اصبح يتم بطريقة الكترونية، حسب ما جاء في احكام المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية[1].

* ومن مزايا ومحاسن رقمنة سجلات الحالة المدنية، فانه قد اعفى القانون المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية التي يتوفر عليها السجل الوطني الالي للحالة المدنية، ويتمثل هذا النص القانوني في احكام المرسوم رقم 15- 204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، يتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الالي للحالة المدنية، تلتها بعدها تعليمه وزاره الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 09 سبتمبر 2015، موجهه الى السادة الولاة والولاة المنتدبون ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وغيرهم، تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ احكام هذا المرسوم[2].

* اصبح لكل مواطن رقم وطني تعريفي يميزه عن غيره من المواطنين، يستعمل هذا الرقم عند اللجوء الى استخدام الخدمات الإدارية عن بعد عن طريق الانترنت وذلك حتى يتمكن من استخراج مختلف الوثائق، وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 10- 210، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يتضمن احداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد.

1- المرسوم التنفيذي رقم 15- 315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقه الكترونيه، الجريدة الرسمية العدد 68، الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015.

2- تعليمة وزارة الداخلية و التهيئة العمرانية رقم 2360 المؤرخة في 2015،تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ احكام المرسوم رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، يتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الالي للحالة المدنية.

* القانون رقم 15- 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة والمتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين[1].

* المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المؤرخ في 18 افريل 2017، يحدد كيفيات اعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها[2].

* القرار المؤرخ في 17 اكتوبر 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقه التعريف الوطنية وجواز السفر.

* القرارين في نفس اليوم 26 ديسمبر 2011، الاول يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيو متري الالكتروني والثاني يحدد تاريخ بداية تداوله[3].

* القرار المؤرخ في 29 ديسمبر 2014، يحدد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية[4]

* التعليمة الصادرة عن وزاره الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435، بتاريخ 13 فيفري 2014، الشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الاوتوماتيكي للحالة المدنية.

* المذكرة الصادرة عن وزاره الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1436، بتاريخ 13 فيفري 2014، توضيح الاجراءات العملية للشروع في استغلال السجل الوطني الالي للحالة المدنية.

1- القانون 15-04، مؤرخ في 01 فيفري 2015 ، الذي يحدد القواعد العامة و المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015.

2- المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المؤرخ في 18 افريل 2017، يحدد كيفيات اعداد بطاقه التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية العدد رقم 25، الصادر بتاريخ 19 افريل 2017.

3- القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني، الجريدة الرسمية العدد الاول، الصادر بتاريخ 14 جان في 2012 .

4- القرار المؤرخ في 29 ديسمبر 2014، يحدد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد الاول، الصادر بتاريخ 7 جانفي 2015 .

المطلب الثاني : الاليات المادية التقنية والبرمجيات

تسعى الحكومة الجزائرية نحو بناء مجتمع معلوماتي داخل ادارتها عموما وخاصة الادارات المحلية، لأنها تعتبر البنيه التحتية التي تعزز هذا المسعى، لذلك انصبت اهتماماتها على تعميم استعمال اجهزة الاعلام الالي والانترنت من خلال برامج عديدة مثل تعميم استعمال الالياف البصرية والتدفق السريع وترتبط التحديات التقنية في المقام الاول بتجهيزات المادية والبرمجيات وجميع المكونات التي لا غنى عنها من اجل تنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية وحفظها واسترجاعها[1].

الفرع الاول : الاليات المادية التقنية

تؤدي الامكانيات المادية التقنية دورا بارزا في تبني استراتيجية عامه للرقمنة، لهذا تتوفر مصلحه الحالة المدنية على وسائل تسيير حديثة تمكنها من اداء مهامها في احسن الظروف والمتمثلة في الحواسيب وملحقاتها وشبكة الانترنت.

تعرف بالمعدات وهي الاجزاء الملموسة والمادية واهمها جهاز الكمبيوتر، اما النوع الاخر من هذه المعدات فيشتمل على ملحقات الكمبيوتر[2].

اولا: **الماسح الضوئي**

يسمح الماسح الضوئي للمستخدم بإدخال البيانات مباشرة من مستند ورقي الى جهاز الحاسوب، وذلك من خلال اخذ صورة عن هذا المستند وتحويلها الى شكل رقمي، حتى يسهل تخزينها داخله في ملف واستدعائها وقت الحاجة إليها، ويشبه الماسح الضوئي في عمل ناسخ المستندات ، واسمه الكامل الماسح الضوئي للصور ويسمى اختصارًا بالماسح الضوئي فقط، على الرغم من أن المصطلح سيكون غامضاً خارج السياق .

1- حسين محمد الحسن ، الادارة الالكترونية للمفاهيم الخصائص و المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2010 ، ص69.

2- حسين محمد الحسن، مرجع سابق،ص70.

ثانيا: **شاشه اللمس**

وهي عبارة عن شاشة يتم التفاعل معها من قبل المستخدم من خلال حاسة اللمس، كتلك الشاشات الموجودة على الصرافات البنكية.

ثالثا: **الكاميرا الرقمية**

يمكن التقاط عدد كبير من الصور باستخدام الكاميرا الرقمية، ثم نقلها وادخالها الى جهاز الحاسوب من خلال توصيل الكاميرا بالجهاز.

رابعا: **الطابعات الحبرية**

تقوم هذه الطابعات بطباعة الصفحات المختلفة باستخدام عبوه من الحبر الخاص.

خامسا:**الطابعات الثلاثية الابعاد**

وهي الطابعات التي تقوم بإخراج البيانات من جهاز الحاسوب على شكل مجسمات فيزيائية ثلاثية الابعاد.

سادسا: **شبكة الانترنت**

وهي شبكة رقمية متشعبة تعمل على رابط المستخدمين بفضاء التواصل الرقمي العالمي المسمى بالواب[1].

ومن اهم شبكات الحاسب الالي نذكر ما يلي:

1- مبروك عز الدين ، مرجع سابق، ص245-258.

1- **شبكه الانترنت :** هي مجموعة متصلة من شبكات الحاسوب التي تضم الحواسيب المرتبطة حول العالم والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم باتباع بروتوكول الانترنت الموحد IP، وهي عبارة عن شبكة عملاقه من الحواسيب المتشابكة حول العالم وتربط المجتمعات بكل قطاعاتها ونشاطاتها المختلفة تمكن مستعمليها من الوصول الى المعلومات المختلفة عن طريق هذه الحواسيب.

2- **الشبكة الداخلية او الانترنت:** هي شبكة اتصال خاصة تستخدم الموارد المتاحة للأنترنت بغية توزيع المعلومات داخل المؤسسة ويمكن لمجموعات خاصة فقط من الوصول اليها.

3- **الشبكة الخارجية والاكسترانت:** وهي امتداد الشبكة الداخلية، بحيث تسمح لمجموعات خارجية والتي لها علاقة بطبيعة نشاط المؤسسة، بالاطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الانترنت[1].

الفرع الثاني : البرمجيات

تعرف البرمجيات او البرامج على انها مجموعة الاوامر والتعليمات التي ترشد جهاز الكمبيوتر الى كيفية القيام بعمله، كما يمكن تعريف البرمجيات على انها سلسله من التعليمات المكتوبة بطريقة معينة بهدف ايجاد حل لمشكلة باستخدام جهاز الكمبيوتر، وتعتبر البرمجيات مسؤولة عن تشغيل جهاز الكمبيوتر، والتحكم به، وتعد البرمجيات جزء اساسيا من مكونات جهاز الكمبيوتر[2]، اي لا يكتمل عمله دونها، فعلي سبيل المثال لا يمكن تصفح شبكه الانترنت عبر الكمبيوتر الا من خلال برنامج متصفح الويب.

1- مبروك عز الدين،مرجع سابق،ص245.

2- الموقع الإلكتروني https://edu.gcfglobal.org/en/tr/_ar-misc/operating-systems، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/24، على الساعة 21:45.

ويختلف مصطلح البرمجيات عن مصطلح المعدات الذي يشير الى الأجهزة الموجودة في جهاز الكمبيوتر، والتي تعرف بالمكونات المادية، ومن اهم البرمجيات المستعملة في عملية رقمنة الوثائق على مستوى مصلحة الحالة المدنية بالبلدية نذكر الاتي:

اولا:DOS: فبرمجة نظام التشغيل تقوم بمهمة اداره الموارد عبر الكمبيوتر بالإضافة الى اداره البيانات والتطبيقات الموجودة عليه.

ثانيا:برمجيات التطبيقات الشائعة: وهي ما يطلق عليها اسم التطبيقات، وتمثل مجموعة من البرمجيات المصممة لمساعدة المستخدم على انجاز المهام على جهاز الكمبيوتر، كإنشاء المستندات، وتطوير قواعد البيانات، واجراء البحوث عبر الانترنت، وتصميم الرسومات، وغيرها من الكثير من الامور التي ينجزها المستخدم، وتختص كل برمجيه تطبيقات بإنجاز مهمة صممت من اجلها، ويعتبر برنامج معالج النصوص (مايكروسوفت وورد)(*) احد اشهر الأمثلة على هذه النوع من البرمجيات[1].

وتندرج ايضا ضمن البرمجيات او ما يعرف بأنظمة التشغيل، وتكون مثبته مسبقا على اي جهاز كمبيوتر تشترية، معظم الناس يستخدمون نظام التشغيل الذي يأتي مع اجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، ولكن من الممكن ترقية او حتى تغيير انظمة التشغيل[2]، وانظمة التشغيل الثلاثة والاكثر شيوعا لأجهزة الكمبيوتر الشخصية هي:

(*)- يعد برنامج الميكروسوفت وورد اكثر البرامج المعالجة للكلمات شهره، فهو برنامج يمكن من خلاله انشاء جميع انواع المستندات المختلفة، وقد تم تصميمه من قبل شركه ميكروسوفت، وهو احد مكونات مجموعه برامج ميكروسوفت اوفيس، ويتوفر هذا البرنامج لأجهزه الحاسوب العادية، والمحمولة، واجهزه اللوحية، والهواتف الذكية.

1- الموقع الالكتروني https://www.edarabia.com/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023 /04/24 ،على الساعة22:00.

2- الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023 /04/24 ،على الساعة22:30.

1- مايكروسوفت ويندوز.

2- مارك او اس تن .

3- لنيوكس.

ثالثا:البرمجيات المستخدمة في عمليه الرقمنة:

تتطلب عمليه الرقمنة توفير عدد من البرمجيات من اهمها:

1- **محرر (هوتميل):** هو ايه برمجية تسمح بتحرير او كتابة أي اكواد (هوتميل)، وهناك نوعان رئيسيان منه، يتمثل في محررات تعتمد على النص، ومحررات WYSIWYG، و من امثلة النوع الاول (ميكروسوفت وورد، وميكروسوفت نوة باد،و كوريل،ورد بروفيكت) وهو يسمح بتحرير او كتابه اكواد (هوتميل)، الا انه لا يمكن من رؤيه شكل الوثيقة الا اذا تم فتح الملف، في متصفح الانترنت، بينما يسمح النوع الثاني برؤيه الوثيقة في شكل (هوتميل) في اثناء تحريرها، واجراء التعديلات المطلوبة ومن امثله هذا النوع(كوبوزي نيتسكاب،فونت باج ميكروسوفت) وينبغي الانتباه الى ان الصفحات التي تنشا بهذه الطريقة قد تعرض بشكل صحيح في متصفحات الانترنت الاخرى[1].

2- **محرر (اكس امل):** يعمل هذا المحرر بشكل يشبه الى حد كبير الطريقة التي يعمل بها محرر (هوتميل) ويساعد من خلال عمليات الترميز، ويبين التيجيان(تاقس) التي يعمل في العرض التخطيطي الهرمي.

1- الموقع الالكتروني https://edu.gcfglobal.org/en/tr_ar-misc/operating-system، تم الاطلاع عليه بتاريخ 04/20/ 2023 ،على الساعة22:30.

3- **محرر النص او معالج الكلمات:** تسمح هذه البرمجيات بإنشاء النص وصياغته وتحريره، وهي مطلوبة لإنشاء النصوص المرموزة وحفظها، كما انها تعمل مع برمجيات (هوتميل، واكس امل) في شكل التعرف الضوئي للحروف لإنشاء الملفات النصية.

4- **محرر الصور:** وهي البرمجيات التي تسمح بإنتاج الصور وتحريرها لأغراض الحفظ والعرض على الخط المباشر وهي تسمح بإنجاز الكثير من المهام مع الصور، مثل حفظ الصور بأشكال متعددة، التحكم في حجم الصور، تحسين الصور الضوئية، القص وانشاء الصور لصفحات الويب.

5- **برمجيات المسح الضوئي:** اغلب البرمجيات المصاحبة للماسحات الضوئية، محدودة في امكانياتها ووظائفها، لذا قد تكون هناك حاجة الى استخدام برمجيات اخرى كملحق في للماسح الضوئي وفي هذه الحالة، ينبغي التأكيد من ان تلك البرمجيات تتوافق مع نظام التشغيل والماسحات المستخدمة.

6- **برمجيات التعرف الضوئي للحروف:** وهي البرمجيات التي تستخدم عند تحويل الصور الى نص، ومن العوامل التي ينبغي مراعاتها عند اختيار تلك البرمجيات مدى صلاحيتها للاستخدام والتطبيق، و اشتمالها على قواميس متخصصة تتعلق بموضوع النصوص التي تعالجها، والسبل المتبعة في التعرف الى الحروف، والسرعة في قراءة الحروف، وانواع الحروف واحجامها واشكالها والتي يمكن التعرف اليها، واللغات التي تحتويها وكيفية التعامل معها، واشكال وانماط عرض النصوص واتاحتها بعد اتمام عملية التعرف اليها، وان تشتمل على بعض المهام المتقدمة، مثل امكانية التدقيق الاملائي وبرامج التحرير والنشر ومن الامور الاخرى التي ينبغي مراعاتها، ضرورة ان تدعم البرمجيات المختارة اللغة العربية، نظرا لوجود خصائص في تلك اللغة تميزها عن اللغات الاخرى مثل الخصائص الإملائية[1].

1- الموقع الالكتروني https://edu.gcfglobal.org/en/tr_ar-misc/operating-system، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/04/ 2023 ،على الساعة22:50.

7- **برمجيات بروتوكول نقل الملفات (اف تي بي):** وهي البرمجيات التي ستستخدم عند تحميل الملفات والمشروع على الانترنت للعرض.

8- **برمجيات pdf:** تتيح برمجيات حلا سريعا وسهلا لعرض الملفات على الخط وتحميلها، وال pdf تسمح للمستخدمين بتعديل تلك الملفات او تغييرها[1].

9- **برمجيات ضغط الصورة:** تفيد هذه برمجيات في ضغط الصورة الناتجة عن عملية الوثائق، مما يؤدي الى تصغير حجم الصورة، فلا تشغل مساحة كبيرة على وسيط التخزين، كما ان استرجاعها سيكون اسرع من استرجاع الصور غير المضغوطة.

10- **برمجيات الاسترجاع:** تساعد هذه البرمجيات في استرجاع المعلومات من الوثائق المرقمنة، وينبغي مراعاة بعض العوامل عند اختيار برمجيات الاسترجاع، مثل امكانية التعامل مع النصوص في شكل (اسيسي) والصور (ايماج مابيد بيت) وعوامل التكشيف والاسترجاع، وسهولة الاستخدام من قبل المستفيدين وانواع المعدات والأجهزة المطلوبة، امكانيه البتر.

11- **برمجيات نسخ الوثائق المرقمنة على الوسائط الفارغة:** تستخدم هذه البرمجيات بغرض اعداد النسخ الاحتياطية ونسخ الوثائق المرقمنة للمستفيدين[2].

المطلب الثالث : الاليات البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الرئيسي للإدارة المشرفة على عملية الرقمنة بمجملها، لذا وجب دعم هذا العنصر الفعال بطرق ووسائل تجعل منه يواكب التطور الحاصل ويتأقلم معه، حيث سنشير في هذا المطلب الى العناصر المؤطرة والمكونة للمورد البشري، من حيث التكوين، التخصص و التأهيل.

1- الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/21 ،على الساعة23:30

2- الموقع الالكترونيhttps://edu.gcfglobal.org/en/tr_ar-misc/operating-system، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/20 ،على الساعة22:40.

الفرع الاول : التكوين

يعرف التكوين على انه: جهود ادارية وتنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية، تستهدف اجراء تغيير مهارتي وسلوكي في خصائص الفرد الحالية والمستقبلية لكي يتمكن من الايفاء بمتطلبات عملية او ان يطور اداءه العملي والسلوكي بشكل افضل،ويصف التكوين بالتدريب بانه: محاولة لتغيير سلوك الافراد يجعلهم يستخدمون طرقا واساليب مختلفة في اداء العمل بشكل يختلف بعد التكوين عما كانوا يتبعونه قبل التكوين[1].

كما اولت الدولة برامج خاصه بتكوين الموظفين من اجل تحسين وتحيين معارفهم، وهو ما تضمنته احكام مواد 38 و 104 و 105 من الامر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية[2]، حيث ان التكوين وتحسين المستوى يعتبر حق من حقوق الموظف خلال حياته المهنية، يتعين على الإدارة مراعاته والعمل على تلبيته من تنظيم دورات التكوين وتحسين المستوى بصفة دائمة، قصد ضمان تحسين تأهيل الموظف وترقيته المهنية وتأهيله لمهام جديدة، وهو الامر نفسه، نصت عليه احكام المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 11- 334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الاساسي الخاص بموظفي ادارة الجماعات الإقليمية، بنصها: تنظيم ادارة الجماعات الإقليمية وبصفة دائمة دورات تكوين وتحسين مستوى وتجديد المعارف لصالح الموظفين بهدف تحسين معلوماتهم وتحسين كفاءتهم وترقيتهم المهنية وتحضيرهم لمهام جديده، كما يتعين على موظفي الإدارة الإقليمية المشاركة في دورات التكوين التي تم تعيينهم لأدائها[3].

1- بودويره الطاهروحموي نور الهدى، المكتبات ومؤسسات المعلومات في ظل التكنولوجيات الحديثة: الادوار، التحديات والرهانات مع الإشارة الى مدينه قسنطينة، جامعه قسنطينة.

2- الامر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006،يتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر العدد 46، الصادر بتاريخ 06جويليه 2006.

3- نجيمي مسعود ومهدي عمر، التخصص الوظيفي وعلاقته بأداء المورد البشري في المنظمة الجزائرية، دراسة ميدانيه بمقر مديريه الإدارة المحلية لولاية الجلفة، جامعه زيان عاشور، الجلفة، المجلد 2018، العدد 12 (31 ديسمبر/كانون الأول 2018)، ص 92.

وايضا كما نصت احكام المادة 15 من نفس المرسوم التنفيذي، على انه: يتم تكوين موظفي ادارة الجماعات الإقليمية، اما من الإدارة واما بطلب من الموظف عندما يتطابق التكوين مع مصلحه الاداره[1].

وتعود اهمية التكوين على مستخدمي مصلحة الحالة المدنية او على المصلحة ذاتها:

اولا: على مستوى مصلحه الحالة المدنية :

- يحسن المعارف والمهارات اللازمة للعمل بالمصلحة.
- يعمل على تحصيل المعارف والتحضير لحل المشاكل المحتملة.
- يسهل تطوير مهارات القيادة والتحفيز على بذل مجهود اكبر.
- السرعة في الاستجابة و العمل المتقن و قلة الاخطاء.

ثانيا: على مستوى الفردي:

- يساعد على اتخاذ القرارات وحل المشاكل بطرق فعاله.
- يشجع التكوين الذاتي.
- يساعد على تطوير مهارات الفرد والاتصالية ويسهل توجيهه.
- يساعد على اداء افضل بمهارة عالية متطورة.
- قدرة التعامل مع المعدات المتطورة دون عناء[2].

1- المرسوم التنفيذي رقم 11- 334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011 ، يتضمن القانون الاساسي الخاص بموظفي اداره الجماعات الإقليمية، ج ر العدد 53، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2011.

2- نجيمي مسعود ومهدي عمر،مرجع سابق،ص13

الفرع الثاني : التخصص

ان التخصص الوظيفي يعتبر من الوظائف المؤثرة والتي تساهم بشكل كبير في تطور قدرات الافراد العاملين، وهذا التركيز يبدا من عملية التوظيف التي تقوم بها الهيئة الإدارية المسؤولة عن الاختيار الامثل للموظفين، ثم متابعتهم اثناء تأدية مهامهم، كل هذا يعتمد اعتمادا كلي على التخصص الوظيفي، حيث ان الهيكل التنظيمي للهيئة، يحتوي على مجموعة من مراكز الوظيفية التي تتطلب نوع معين ومؤهلات خاصة يجب ان تتوفر في الموظف الذي يشغل منصب داخل الهيئة الإدارية، ان هذا الاهتمام بعملية التخصص الوظيفي راجع الى الهيمنة الكبيرة والتأثير القوي الذي يلعبه تحديد الادوار الوظيفية في سيرورة العمل، وبالتالي الوصول الى الاهداف المسطرة[1].

كما يعتبر التخصص الوظيفي عملية جعل الاشخاص يتقنون مهارة في مجال عمل معين، بحيث يمكنهم التركيز فقط على تلك المهام مع الحد الادنى من الاشراف، ويسمى ايضا تقسيم العمل.

ومن مزايا التخصص الوظيفي اي تكوين الوظائف متخصصة، فإنها تؤدي الى مردود و اداء اعلى، ويرجع التحسن في الكفاءة الى ان الموظفين يصبحون ماهرين في وظيفه محددة اثناء ادائهم لها يوما بعد يوم، ومن بين موفرات الوقت الاخرى، قدرة الموظف على التركيز على اكمال وظيفة واحدة بدلا من الاضطرار الى تغيير محطات العمل للقيام بعمل اخر، ومنه كيف نقوم بنقل الموظفين الى التخصص وذلك بتدريبهم للقيام بالدور المتخصص الذي هم اكثر ملائمة اثناء الانتقال الى قوة عمل اكثر تخصصا، ويمكن مساعدتهم في العثور على ادوار ملائمة لمهاراتهم وشخصيتهم، وتقديم التدريب لسد فجوات المهارات[2].

1- نجيمي مسعود ومهدي عمر ،مرجع سابق،ص80

2-الموقع الالكتروني https://ar.businessemt.com/59-info-8083551-job-specializationl-70918 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/25 على الساعة 22:15.

كما اصبح لمصلحة الحالة المدنية بالبلديات مناصب متخصصة تمنح فقط لفائدة الموظفين الذين يشغلون على مستوى شبابيك الحالة المدنية، مصلحه الحالة المدنية، المندوبات البلدية بالملحقات الإدارية، تدعي مناصب الشغل المتخصصة لأعوان الشبابيك للحالة المدنية ومفوضي الحالة المدنية، وذلك بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد توزيع التعداد على مناصب لعون الشباك للحالة المدنية ومفوض الحالة المدنيه[1]، الذي جاء تطبيقا لأحكام المادة 91 من المرسوم التنفيذي رقم 11- 334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الاساسي الخاص بموظفي اداره الجماعات المحلية.

ثم جاء بعد هذا القرار تعليمه وزاره الداخلية والجماعات المحلية رقم 2335، المؤرخة في 26 جوان 2014، المتعلقة بكيفيه تطبيق ذلك القرار، حيث يحدد عدد اعوان الشبابيك ومفوضي الحالة المدنية بالبلدية، على حسب عدد سكانها، حيث يكون عون شباك واحد كحد اقصى لكل 1000 نسمه، و05 اعوان شبابيك كحد اقصى للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة[2].

اما بالنسبة لموظفي الحالة المدنية، حيث يكون مفوض واحد كحد اقصى لكل 5000 نسمه، و04 مفوضين للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 20,000 نسمه، ويمنح منصب واحد لكل مندوبية بلدية او ملحقة ادارية تتمتع بصلاحيات الحالة المدنية، وان تحديد عدد المناصب المفتوحة في كل بلدية عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي[3].

1- القرار الوزاري المشترك المؤرخ 17 نوفمبر 2013، يحدد توزيع التعداد على مناصب لعون الشباك للحالة المدنية ومفوض الحالة المدنية.

2- القرار الوزاري المشترك المؤرخ 21 سبتمبر 2017، يحدد عدد المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي بعنوان اداره الجماعات الإقليمية ج ر العدد رقم 08، الصادر بتاريخ 08 فيفري 2018.

3- القرار الوزاري المشترك المؤرخ 17 نوفمبر 2013، المرجع السابق.

كما تم خلق مناصب عليا ذات طابع وظيفي على مستوى البلديات، بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 2017، يحدد عدد المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي بعنوان اداره الجماعات الاقليميه[1]، والذي جاء تطبيقا لأحكام بعض المواد من المرسوم التنفيذي رقم 11- 334، السالف الذكر، وتلته تعليمة وزارة الداخلية والجامعات المحلية رقم 8223 المؤرخة في 10 اكتوبر 2018، التي تحدد كيفيات تطبيق القرار الوزاري المشترك، السالف ذكره، وتتعلق بعض المناصب بالرقمنة والمنظومات المعلوماتية تابعة لشعبة الاعلام الالي، وتتمثل هذه المناصب في مسؤول قواعد المعطيات والمنظومات المعلوماتية، مسؤول الشبكة وكذا مسؤول رقمنة الحالة المدنية.

الفرع الثالث : التأهيل

ويقصد بالتأهيل هو مجموعة القدرات والمهارات والصفات العامة والشهادات الدراسية والتدريبات التي حصل عليها الفرد لكي تؤهله للعمل، كما تعرف المؤهلات العلمية بأنها هي تلك الشهادات الدراسية الواجب توافرها في من يشغل الوظائف المختلفة.

خصوصا خلال السنوات الماضية، كان لزاما على المجتمعات ان تتعايش وتتأقلم مع جائحه فيروس كورونا التي اربكت العالم كله واثرت على خططه، هذا ما اوجب اعاده تأهيل بعض الموظفين وتدريبهم وارشادهم ونصحهم وتحفيزهم وبث روح النشاط والحماس في نفسوهم من جديد، بغية اعادة حالهة النشاط والحماس لديهم الى عهدها قبل وقوع الجائحة.

كما يستهدف برنامج تأهيل الموظفين المقبلين على تجربة جديدة في مسيرتهم المهنية، حيث يجب ان يتعرفوا على بيئة العمل المحيطة بهم وزملائهم مما يظن حصولهم على الرضى الوظيفي والأريحية في ممارسة عملهم على اكمل وجه[2].

1- القرار الوزاري المشترك المؤرخ 17 نوفمبر 2013، مصدر سابق.

2- بلمزوزي مبروكة، فاعليه تقلد الوظائف في الإدارة العمومية بين الكفاءة والتأهيل دراسة حاله مديريه الضرائب لولاية ورقلة، مذكره ماستر، جامعه قاصدي مرباح الجلفة، ص 46.

وفي هذا الاطار، اكد المشرع الجزائري من خلال المادة 79 من الامر 06- 03 السالف الذكر على انه: يتوقف الالتحاق بالرتبة على اثبات التأهيل بشهادات او اجازات او مستوى تكوين،ويتم تحديد الفئات التالية لخوض هذا البرنامج على النحو التالي:

- تعيين موظف جديد.
- نقل موظف من ادارة الى اخرى.
- تكليف او ندب موظف[1].

وفي اطار مرافقة سياستها الإصلاحية و لغرض تطوير الكفاءات وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها موظفيها، تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية استراتيجية تكوين للفترة 2015 – 2019 تتمحور على النقاط الأتية:

- **اولا: الاعتماد على التكوين القاعدي والتكوين التحضيري:** الاهتمام بتكوين الموظف يجب ان يكون منذ التحاقه بمنصبه حتى يتم الترسيخ لديه لثقافة المرفق العام وثقافة الدولة، كما انه يسمح له باكتساب معارف وخبرات تسمح له بالتأقلم السريع مع مهامه الجديدة والمحيط المهني.

- **ثانيا: تكوين الاطارات:** تلعب هذه الفئة من الموظفين التي تشغل مناصب ووظائف عليا دورا هاما في تنفيذ ونجاح الاصلاحات اذ تقع على عاتقهم مهمة وضع حيز التنفيذ سياسة الدولة الهادفة الى تحسين وترقية الخدمة العمومية، لاسيما في ظل التوجه الجديد الرامي الى تنويع موارد الجماعات المحلية وتعزيز الدور الاقتصادي للبعث بالتنمية المحلية وعليه، فتكوين هذه الاطارات يعد محورا اساسيا ضمن استراتيجية تكوين القطاع[2].

1- بلمزوزي مبروكة،مرجع سابق،ص46

2- الموقع الالكتروني، https//www.alittihad.ae/opinion/4110661 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/18 على الساعة 23:15.

– **ثالثا: الانفتاح على القطاعات المكونة (التعليم العالي والتكوين المهني):** للاستفادة من نتائج الخبرات والبحوث والدراسات التي تقوم بها هذه القطاعات والتي من شانها اثراء وتعزيز معارف وخبرات الموظفين والاطارات، وعلى هذا الاساس، تم التوقيع على عدة اتفاقيات مع وزاره التعليم العالي والبحث العلمي و مختلف مراكز التكوين على مستوى والجامعات والمعاهد.

– **رابعا: انتهاج نظام التكوين عن بعد:** وذلك لتعزيز امكانيات شبكة التكوين التابعة للقطاع، اذ يتم حاليا اعداد قاعدة رقميه للتكوين الافتراضي.

– **خامسا: الانفتاح على التجارب الأجنبية:** تعرف انماط التسيير في الآونة الأخيرة، عده تطورات على الصعيد الدولي لابد من مسيرتها والسهر على تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في هذا المجال، لضمان تعزيز كفاءات ومعارف اطارات القطاع، وفي هذا الاطار، تم التوقيع على عدة اتفاقيات مع عدة دول كدول الاتحاد الاوروبي (فرنسا، اسبانيا، هولندا، الصين و كندا)[1].

1– الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/30 على الساعة 23:15، https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

خلاصة الفصل الاول:

قبل الاستعمار سادت احكام الشريعة الإسلامية في الاحوال الشخصية للشعب الجزائري الى ان جاء المستعمر الفرنسي الذي اسس نظاما للحالة المدنية للأهالي المسلمين الجزائريين بموجب قانون 23 مارس 1882، حيث نظم فيه الالقاب وكيفية التسجيل في سجلات الام ثم تلت هذا القانون جمله من القوانين التي تنظمه.

بعد الاستقلال عمد المشرع الجزائري الى ترسيخ وتكريس نظام خاص للحالة المدنية في الجزائر عبر ترسانة من القوانين والتنظيمات، ومن بينها مرسوم 62-126 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، المتعلق بأوضاع الحالة المدنية للمواطنين الجزائريين خلال سنوات الحرب التحريرية، حيث تناول فيه كيفية تسجيل الحالة حالة الولادات والوفيات خلال تلك الفترة كما تولت الاوامر والقوانين الى غايه صدور قانون 70- 20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 الذي الغي جميع النصوص المخالفة له حيث نظم القواعد الخاصة بالميلاد، الزواج، الطلاق، الوفاة، والذي الغي جميع القوانين المخالفة له حيث تم تعديله بموجب قانون 14- 08 والمعدل والمتمم كذلك بالقانون 17- 03 سالفا الذكر.

نظام الحالة المدنية هو ذاكرة الامة وارشفها، يحتوي على وسائل مادية وسائل بشرية يتصف اشخاصها بصفة ضابط الحالة المدنية و هم : رئيس المجلس الشعبي البلدي او نوابه، او اي عون مؤهل يعينه رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت مسؤوليته وكذلك الامين العام للبلدية في حاله الشغور، كما خول القانون الحالة المدنية لرؤساء البعثات الدبلوماسية المشرفين على الدوائر القنصلية، و رؤساء المراكز القنصلية صفة ضابط الحالة المدنية على المستوى الخارجي.

تتمثل الوسائل المادية لنظام الحالة المدنية في السجلات الثلاثة، الذي احاطها المشرع الجزائري عناية فائقة في كيفية التدوين عليها وتسجيل مختلف الوقائع وكيفية ترقيم والتأشير عليها، وافتتاح واختتام هذه السجلات.

لذلك اخذت الدولة على عتيقها مساعي وجهود كبيره من اجل الانتقال من مرحله الإدارة التقليدية الكلاسيكية التي تعتمد على كل ما هو ورقي وعلى العنصر البشري بشكل اساسي في كل اعمالها، الى مرحله الإدارة الإلكترونية والتسيير الالي من خلال استخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة للاتصال والاعلام التي تعتمد على مختلف الأجهزة الرقمية المتطورة وعلى البرمجيات والتطبيقات، وان المجهود البشري او العمل اليدوي في معالجه الملفات الورقية فيها يكون محدود، ولقد حظيت إدارة البلدية بهذا المسعى خاصه مصلحه الحالة المدنية، من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية،(الميلاد، الزواج، والوفاة) وانشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية وكذا جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريتين

بات من الضروري على المشرع الجزائر اللجوء الى التطور التكنولوجي، لرقمنة الحالة المدنية والاستفادة من الموارد المتاحة لديه، لتسير جذور الدولة المتقدمة وذلك لما لهم من تجارب سابقه وناجحة في هذا المجال، قصد تحسين الخدمة العمومية للصالح العام، اذن كيف كان تطبيق رقمنه الحالة المدنية في الجزائر وواقع تجسيدها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان تجسيد رقمنة الحالة المدنية في الجزائر يتفرع الفصل الى ثلاثة مباحث كما يأتي المبحث الاول تحت عنوان مراحل تجسيد الرقمنة اما المبحث الثاني تحت عنوان اهمية الرقمنة و المبحث الثالث التحديات التي تواجه الرقمنة.

الفـــــــصل الثانـي:

تجسيد رقمنـة الحالـة المدنيـة في الجزائر

الفصل الثاني : تجسيد رقمنة الحاله المدنيه في الجزائر

تعتبر الرقمنة ولما لها من المزايا او التي تجعل التوجه نحو الرقمنة من الضروريات، باعتبارها اداة لترقية مستوى وتحسين الخدمة العمومية لتلبية حاجيات المواطن.

فهذا التوجه والارتقاء بالخدمة ساهما ايما مساهمة فعالة ففي تبسيط الاجراءات الإدارية و تسهيل و تسريع عملية استخراج الوثائق للحالة المدنية، وتقديم خدمات الكترونية عالية ومسايرة للتطورات التكنولوجية الحاصلة، ويزيد من توطيد الصلة بين الإدارة والمواطن من خلال اعطائهم الشعور بالثقة، ويحقق تكافؤ الفرص للجميع، وهذا يدعم ثقه المواطن بالإدارة.

وكنتيجة لهذه الاسباب ظهر ما سمي بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، واصبحت بعد هذا المشروع تجليات ملامح الإدارة الإلكترونية في الجزائر ظاهرة[1].

المبحث الاول : مراحل تجسيد رقمنه الحالة المدنية في الجزائر

المطلب الاول : مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع الكبرى التي اعدتها وزاره البريد و تكنولوجيا الاعلام والاتصال بداية من العام 2009، في اطار تشاورات شملت مؤسسات وادارات عمومية، اضافه الى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيا الاعلام والاتصال[2].

1- بلمزوزي مبروكة،مرجع سابق،ص32

2- الطيب شردود،تطور السياسات العمومية لعصرنة المرافق العامة في الجزائر،قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة المسيلة،2019،ص14.

وتعتمد استراتيجية الجزائر الإلكترونية على تطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في حياة المواطن الجزائري، وهو ما يدفع بمشروع التحول الالكتروني الى ضرورة توفير المنشآت القاعدية[1].

وبهدف هذا البرنامج الاستراتيجي الى الاسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات، بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية، ويجعلها تقدم خدماتها بشكل افضل وابسط للمواطنين، وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال، والتي تشكل احدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية، ويعتمد مشروع الجزائر الإلكترونية على محاور متعددة تتلخص في[2]:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الشركات.

- تطوير الاليات والاجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئه الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الاعلام والاتصال تطويرا مكثفا[3].

1- عابد عبد الكريم غريسي و محمد شريف،دور الادارة الالكترونية في ترشيد و تحسين الخدمة العمومية،المجلة الجزائرية للمالية العامة،صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة تلمسان ،العدد الثالث،ديسمبر 2013،ص105.

2- فتيحة فرطاس ،عصرنة الادارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الادارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين،مجلة الاقتصاد الجديد،صادرة عن مخبرالاقتصاد الرقمي،جامعة خميس مليانة،الجزائر،العدد15،المجلد02-2016 ، ص316-317.

3- بلمزوزي مبروكة،مرجع سابق،ص32.

– تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.

– تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع اجراءات ملموسة، في مجال التكوين والتأطير الجيد.

– تدعيم ثلاثية البحث والتطوير والابتكار وضبط مستوى الاطار القانوني، بالإضافة الى محور الاعلام والاتصال، الذي يهتم الى التحسين بدور تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر.

– تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصالات، الذي يخص امتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة، من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.

– وضع اليات التقييم والمتابعة، والتي تهدف الى تحديد نظام مؤشرات معينة، تعني بالمتابعة والتقييم وتسمع بقياس متى تأثير تكنولوجيات الاعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى اجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي للجزائر الإلكترونية 2013[1].

المطلب الثاني : تطبيق الرقمنة في مصلحة الحالة المدنية

رقمنة الحالة المدنية اسلوب جديد في تسيير وتنظيم مصلحة الحالة المدنية وذلك من خلال حفظ سجلات الحالة المدنية في السجل الوطني الالي المخصص لذلك وتحويل الوثائق الإدارية الى وثائق الكترونية بالإضافة الى اطلاق خدمات الكترونية تمكن المواطن من الحصول على وثائقه دون التنقل للبلدية وهذا كله لتقريب الإدارة من المواطن وضمان جودة الخدمات العمومية المقدمة من طرف البلديات[2].

1– بلمزوزي مبروكة،مرجع سابق،ص32.

2– سمية يحياوي،عصرنة المرفق العام في الجزائررقمنة البلدية نموذجا،مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية المجلد06 العدد 01،بتاريخ نشر 2020/09/17، ص45.

هذا ما سنوضحه فيما سياتي في الفروع الاتية:

الفرع الاول : السجل الوطني الالي للحالة المدنية

تم تأسيس السجل الوطني الالي للحالة المدنية بموجب احكام المادة 25 مكرر[1] من قانون الحالة المدنية رقم 14- 08، سالف الذكر والتي تقضي بأحداث سجل وطني الي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذلك البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية ويتم ربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الاخرى المعنية، لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل.

ويمركز السجل الوطني الالي للحالة المدنية وبواسطة وسيلة رقمية كافة العقود والتعديلات الاغفالات والتسجيلات او التصحيحات التي يتم تدوينها طبقا لإحكام هذا الامر.

ويحتوي السجل الوطني الالي للحالة المدنية على اهم المعلومات المتعلقة بهوية الاشخاص المسجلة فيه احدى الدعائم المفضلة التي يجب استغلالها لتحقيق وتسهيل الاجراءات المتبعة في دراسة الملفات الإدارية المقدمة من المواطن.

ان هذا السجل يسمح في مرحلة اولى بالقضاء على معاناة المواطن المرغم على التنقل في كل مرة إلى مقر بلدية ازدياده،من اجل الحصول على وثائق الحالة المدنية،سيسمح مستقبلا بفضل رابطه بمختلف القطاعات الوزارية و فروعها المحلية بالارتقاء إلى مستوى افضل،يتمثل في اعفائه من تقديم تلك الوثائق حيث يمكن الموظف المكلف بالملف الاطلاع على نفس المعلومات التى تحتويها ذات الوثائق مباشرة من خلال السجل الوطني الالى للحالة المدنية، دون استخراجها[2].

1- انظر المادة25 مكرر1 ، من القانون رقم 14-08 المؤرخ في 2014/08/9 يعدل و يتمم الامر رقم 20-70 المؤرخ في 1970/02/19 المتعلق بالحالة المدنية،منشور في الجريدة الرسمية، العدد 49 بتاريخ 2014/08/20.

2- تعليمة وزير الداخلية و الجماعات المحلية،رقم2360 بتاريخ 2015/09/09 تتعلق بشروط و كيفيات تنفيذاحكام المرسوم 15-204 المؤرخ 2015/07/27.ص2

الفرع الثاني : مطبوعات ووثائق الحالة المدنية التي تصدر بطريقه الكترونيه

عده اجراءات مست العديد من وثائق الحالة المدنية تمت كالاتي :

اولا: مطبوعات الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية

قامت وزاره الداخلية بتقليص مطبوعات الحالة المدنية المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 10- 211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، الذي يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، عندما وجدت عده مطبوعات مكررة اصبحت غير صالحهة، واخرى يمكن اعتبارها من صلاحيات جهات اخرى، وتم تقليصها من 29 الى 14 مطبوعة، منها مطبوعتان تستعمل حصريا ما بين المصالح[1]، وقد تم الغاء المرسوم التنفيذي رقم 10- 211 المذكور اعلاه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14- 75، حيث حدد هذا الاخر قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات، والمصالح القنصلية، وتلك المستعملة ما بين المصالح المختصة، وقد تضمن هذا المرسوم ملحقا يفصل هذه الوثائق[2].

ثانيا: اصدار وثائق الحالة المدنية بطريقه الكترونية

بالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 15- 315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، يتم اصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الالي الوطني للحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم مهرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل من وثيقه الحالة المدنية المرسلة الكترونيا تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية اذا ما تم اعدادها وفقا للتشريع المعمول به[3].

1- تعليمة وزارية رقم3107 مؤرخة في 2017/09/18،بخصوص مجال استعمال مطبوعات الحالة المدنية ،ص1,2.

2- انظر المادتين 2,3 من المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 2014/02/17 المتضمن تحديد وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات و المصالح القتصلية،ج ر العدد 11 بتاريخ 2014/02/26.

3- المادتين01 و 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-315 مؤرخ في 10ديسمبر2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية،منشور في ج ر العدد 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015، ص6.

الفرع الثالث : استحداث الوثائق البيومترية الإلكترونية

تم تحويل بعض الوثائق الورقية الى وثائق بيومترية الكترونية وتمديد صلاحيتها، وقد شمل هذا الامر بطاقة التعريف الوطنية، وجواز السفر، حيث يمكن تجديدهما بطريقه اليه وذلك قصد تخفيف الاجراءات الإدارية في الحصول عليهما، وقد ذكر على سبيل المثال لا الحصر.

اولا: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية

بالرجوع الى المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المؤرخ في 18 افريل 2017، تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري الكتروني، ولقد حدد هذا المرسوم مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والمتمثلة في البلديات، كما حدد اجلها وكيفية تجديدها[1].

ثانيا: جواز السفر البيومتري الالكتروني

بدا تاريخ تداول جواز السفر البيومتري الالكتروني يوم 05 جانفي 2012، كما تم تعميمه على مستوى البلديات منذ شهر مارس سنه 2015، بعدما كان الامر متعلقا بالدوائر فقط، طبقا لما جاء في المادة الاولى للقرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011.[1]

المطلب الثالث : اطلاق الخدمات الإلكترونية للحالة المدنية عبر الانترنت

اطلقت وزاره الداخلية والجماعات المحلية خدمات الكترونيه مختلفة بهدف تقريب الإدارة من المواطن، ومثالها تمكين الاشخاص المتحصلين على جواز سفر بيومتري، تقديم طلب الكتروني عبر البوابة المخصصة لذلك، وكذلك لطلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، دون اي ملف، ودون التنقل الى مصلحة الوثائق البيومترية على مستوى مصالح

1- انظر المواد 6,9,17، من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 افريل 2017، المحدد لكيفيات اعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و اجالها،منشور في ج ر العدد 25 مؤرخة 19 افريل 2017،ص10-11.

الحالة المدنية للبلديات، كما يمكن لطالبي جواز السفر البيومتري متابعة مراحل معالجة ملفاتهم عبر الانترنت[1]، بالإضافة الى امكانية طلب شهادة الميلاد الأصلية ايضا عبر الانترنت[2].

هذا الرابط خاص بوزارة الداخلية و الجمعات المحلية للمواطنين عبر شبكة الانترنات، باستطاعة أي مواطن استخراج وثائق الحالة المدنية كل من شهادة الميلاد و شهادة الوفاة و عقود الميلاد...https://www.interieur.gov.dz

كما خصت ايضا تطبيقات على الهواتف الذكية على غرار تطبيق اجراءاتي وتطبيق مواطنة.

المبحث الثاني: اهميه الرقمنة في تحسين اداء الحالة المدنية في الجزائر

المطلب الاول : تكريس مبادئ الحالة المدنية

اولا: مبدا استمرارية الخدمة العمومية

يعتبر هذا المبدأ هو الاهم بالنسبة للمواطن حتى يتمكن من الحصول على الخدمات، ويعني استمرار مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات بشكل مستمر وبدون انقطاع. ولتحقيق هذا المبدأ عملت الإدارة العمومية على احداث تكنولوجيات حديثة للنهوض بها والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن، من خلال العمل على تطوير فكرة القيادات المرفقية بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الالكترونية[3].

1- الموقع الإلكتروني http:passeport.interieur.gov.dz/ar/information/textes، تم الاطلاع علية بتاريخ2023/04/21 على الساعة 22:20.

2- الموقع الإلكتروني https://demande12s.interieur.gov.dz/ar/default.aspx، تم الاطلاع علية بتاريخ2023/04/21 على الساعة 22:20.

3- بن عياش اسية،اوكيل محمد امين،رقمنة المرفق العام كألية لترشيدالخدمة العمومية في الجزائر،مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية،المجلد 02، العدد 02،سنة 2020،ص263.

حيث يترتب التأثير على هذا المبدأ من طرف الإدارة الإلكترونية في فتح مكاتب الموظفين بصورة الكترونية مستمرة دون انقطاع الخدمة، حيث يعمل المرفق العام على مدار الساعة ولا يتوقف، الا في حالة حدوث اعطاب تقنية خارج عن نطاق المؤسسة[1].

هذا وتساهم الرقمنة في امكانية الموظف في اي مكان، وحتى خارج اوقات عمله الرسمي ان يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الالكتروني للإدارة التي يعمل بها، وهذا الامر يساهم في التقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية.

فتوفير بوابات الكترونية في الهيئات العمومية ومؤسسات الدولة ككل من شأنه ان يؤثر ايجابا على اوقات العمل بالمؤسسات العمومية، حيث تدخل هذه المؤسسات في نظام الدوام شبه كلي وعلى مدار 24 ساعة يوميا دون اجازات او عطلات، وهو ما يسمح للجمهور المنتفع ان يتلخص ان يتخلص من كابوس الطابور والصفوف الطويلة التي لطالما اعاقة سير العملية الاداريه[2].

ثانيا: المساواة بين المواطنين:

ان اقرار هذا المبدأ لا يعني تجريد الإدارة من حقها في وضع الضوابط القانونية التي تراها مناسبة، والتي يقدمها المرفق بما يضمن التجسيد الواقعي لفكرة المصلحة العامة كشروط المتعلقة بدوافع الرسوم، او اتباع بعض الاجراءات او تقديم بعض الوثائق.

فان الرقمنة من شأنه تأكيد مبدأ المساواة ،من خلال انه يقضي على التميز في تقديم الخدمات، كون انه في هذا النظام تكون مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة و الموظف العام، و من ثم عدم وجود مجال للفساد الاداري في هذا الشأن[3].

1- حمدي جلية ايمان،بورايو محمد ياسين،واقع الادارة الالكترونية و مساهمتها في تحسين جودة الخدمة العموميةعلى مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكادمية،المجلد03،العدد 02،سنة2020،ص336.

2- حمدي جلية ايمان،بورايو محمد ياسين،المرجع نفسه،ص336.

3- بن عياش اسية،اوكيل محمد امين، مرجع سابق، ص263

ثالثا: مبدا قابليه المرافق العامة للتعديل والتغيير:

يقصد بهذا المبدأ حق الإدارة في تعديل القواعد القانونية واللائحية التي تنظم سير العمل بالمرفق العام وبما يتفق ما تطورات العصر، وهذا المبدأ اساسي في الإدارة الإلكترونية بحكم انها تسعى بانتظام لتحسين واثراء ما هو موجود ورفع مستوى الاداء.

وعليه فان الانتقال من نظام الإدارة التقليدية لنظام الإدارة الإلكترونية يعد استجابة المصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرفق العامة، فالإدارة الإلكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مواكبة الإدارة للتطورات، هذا من جهة ومن جهة اخرى تطبيق الإدارة الإلكترونية سيضفي صبغة الجودة على الخدمات التي تقدمها المرافق العامة، ويساهم في منح اسهامات وانجازات على واقع الخدمة المقدمة لمواطن بشكل نسبي[1].

رابعا: تسهيل المعاملات اليومية للمواطنين:

حيث يظهر من خلال تخفيف التنقل والاعفاء من بعض الوثائق وكذا تقليص بعضها، وسنتطرق اليها كالاتي:

1- تخفيف عبء التنقل على المواطنين:بعد انشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية، اصبح من الممكن للمواطن استخراج نسخ طبق الاصل لهذه العقود الرقمية من اي بلدية دون ان يرجع الى بلدية مكان الميلاد[2]، وذلك لان السجل الالي يتوفر على قاعدة بيانات وطنية تشمل جميع العقود المدونة في السجلات الحالة المدنية لكافة بلديات الوطن،اذن معالجة المشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة اجبارهم على التنقل الى اماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم على اساس سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات، وما يترتب لهم عن ذلك من نتائج سلبيه ماليه ومادیه و جسدية.

1- بن عياش اسية،اوكيل محمد امين،المرجع السابق،ص264.

2- انظر المادة 25 مكرر من الامر 70-20 المتضمن الحالة المدنية المعدل و المتمم.مصدر سابق.

2- اعفاء من تقديم الوثائق المسجلة ضمن السجل الالي: وهي نتيجة حتمية لرقمنة سجلات الحالة المدنية وانشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية، حيث الزم المشرع الادارات و المؤسسات العمومية والجامعات المحلية المرتبطة بها بعدم اشتراط على المواطن تقديم الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها مباشره على السجل.

و يعتبر الاعفاء من الوثائق المسجلة تجسيد لمشروع الادارة الالكترونية،حيث طبق على مستوى مصلحة بطاقة التعريف و جواز السفر ،حيث تم اعفاء المواطن من تقديم الوثائق المسجلة في السجل الالى عند تقديم طلب للحصول على بطاقة التعريف او جواز السفر.

وقد ساهمت رقمنة نظام الحالة المدنية في تقليص مطبوعات الحالة المدنية التي تختص بإصدارها من 36 وثيقه الى 29 وثيقه سنه 2010، ثم الى 14 وثيقة تستعمل منها 12 وثيقة في البلديات وتستخرج من قبل المواطن، بينما تستعمل وثيقتين منها ما بين المصالح المختصة[1].

المطلب الثاني: تسهيل وسرعة تحرير وثائق الحالة المدنية

بعد ان كانت كل وثائق الحالة المدنية (الميلاد، الزواج، والوفاة) سابقا، تحرر يدويا بالقلم من خلال قيام الموظف بنقل بياناتها عن السجل الورقي، حيث كانت هذه العملية تأخذ وقت طويل لإنجاز بعض الوثائق ولما فيها من مشقة وارهاق على الموظف، و عناء و اعباء التنقل وكذا الانتظار بسبب الاكتظاظ في الطوابير على مستوى شبابيك الحالة المدنية على المواطن، لهذا، عكفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بصفتها القطاع المشرف الاول على تسيير وتنظيم رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات، فانه تبين لها من الضروري انشاء وتأسيس السجل الوطني الاتوماتيكي للحالة المدنية، حيث تم العمل على رقمنة سجلات الحالة المدنية.

1- بن زين احمد، حاحة عبد العالى ،عصرنة مرفق الحالة المدنية و اثارها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر،مجلة معالم للدرسات القانونية و السياسية،العدد03،مارس 2018،ص203.

1- انظر المرسوم التنفيذي14-75 المحدد لوثائق الحالة المدنية،السابق الذكر.

حيث تم العمل على رقمنة سجلات الحالة المدنية الثلاث، من خلال مسحها ضوئيا و ادخال البيانات لكل شهادتي الميلاد والوفاة وعقود الزواج وتشكيل قاعدة بيانات على مستوى كل بلدية وقاعدة بيانات وطنية، وكذا تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات لوثائق الحالة المدنية بالإضافة الى ربط مختلف القطاعات بالسجل الوطني للحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب اي وثيقة من المواطن[1] وكان الهدف من وراء ذلك:

– التحسين الاكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الاسراع في التكفل بطلباتهم.

– ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات ادارية جديدة للحالة المدنية بالبلديات، وربطها بواسطة الالياف البصرية مع مقر البلديات.

– انشاء قاعدة معطيات وطنيه تتكون من مختلف احداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الاحداث الجديدة والتعديلات المحتملة ،التي تشكل السجل الوطني الاوتوماتيكي للحالة المدنية.

– المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة اجبارهم على التنقل الى اماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم على اساس سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات، وما يترتب لهم عن ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية و جسدية[2]،كما تم الترخيص لجميع ضباط الحالة المدنية للبلديات على مستوى القطر الوطني بامضاء و تسليم شهدات الميلاد للموطنين غير المولودين بالبلدية بالاعتماد فقط على السجل

1– مجلة الداخلية،المرجع السابق،ص29.

2– مذكرة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية رقم1436، المؤرخة في 13فيفري 2014،توضيح العملية للمشرع في استغلال السجل الوطني الألى للحالة المدنية.

الوطني الالى للحالة المدنية ، و ذلك ابتداء من تاريخ 15 فيفري 2014، اي انه منذ هذا التاريخ اصبح المواطن غير مجبر بالتنقل لبلدية مكان ميلاده من اجل تحقيق طلبه[1].

وثائق الحالة المدنية التي تقوم مصالح البلدية باستخدامها عند اصدار مختلف الوثائق لفائدة المواطنين، هي وثائق محدده الطبيعة ومضبوطة العدد بموجب نص قانوني، وبالتالي لا يمكن قبول اي وثيقه خارج ما حدده هذا النص، و يتعلق الامر بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14- 75 المؤرخ في 17 فيفري 2014،الذي يحدد طبيعة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية وتلك المستعملة ما بين المصالح المختصة[2]، مقلصا اياها في 12 وثيقه بعدما كانت محصورة في 24 وثيقة[3]، حيث تحمل وثائق الحالة المدنية ارقام (الميلاد، الزواج، الوفاة).

ان اعطاء وزارة الداخلية والجماعات المحلية الأهمية البالغة في رقمنة شهادتي الميلاد و الوفاة و عقد الزواج، دون الوثائق الاخرى المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 14- 75، على الاقل كمرحلة اولى، في اتجاه تعميم مصطلح البلدية الإلكترونية، ربما حسب راينا يعود هذا لكثرة الطلب عليها من طرف شريحة كبيرة من المواطنين ولكونها ايضا من الوثائق المشتركة في تكوين مختلف الملفات، على غرار ملفات طلبات السكن، السجل التجاري، التوظيف، التقاعد، التسجيل في الدخول الجامعي،..... وغيرها.

1-- التعليمة الصادرة وزاره الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435، بتاريخ 13 فيفري 2014، الشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الاوتوماتيكي للحالة المدنية.

2- المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر العدد11،الصادر بتاريخ 26 فيفري 2014.

3- المرسوم التنفيذي الذي تم الغاءه رقم 10-211، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010،يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، ج ر العدد54، الصادر بتاريخ19 سبتمبر2010.

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه رقمنة الحالة المدنية في الجزائر

ككل مشروع يقام او تطور له عوائق و تحديات تواحهه ، و ذللك من حيث التطبيق او التطور او الاستمرارية و هذا ما سنناقشه في هذا المحث

المطلب الاول : تحديات تطبيق رقمنه الحالة المدنية

من تحديات تطبيق رقمنة الحالة المدنية هناك تحديات ادارية و اخري بشرية و ايضا قانونية و هذا ما سنوضحه في هذا المطلب

الفرع الاول : التحديات الإدارية التي تواجه الرقمنة

تواجه رقمنة الادارة بصفة عامة جملة من التحديات الإدارية اهمها تهيئة واصلاح البيئة التنظيمية، لان اي تقنية يتم ادخالها الى الإدارة تتطلب اجراء تغيرات في الهياكل التنظيمية والاجراءات التشغيلية، اضافة الى عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكرة الإلكترونية وعدم قدراتهم التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية، بإضافة الى:

– ضعف الإمكانية المادية والتمويل المشاريع الرقمنة، حيث لا تزال العديد من بلديات الوطن تفتقر للوسائل التكنولوجية، نجدها لا تمتلك مواقع الكترونية، باستثناء بعض المبادرات الشخصية من الشباب الذين يقومون بنشر المستجدات والانشغالات المتعلقة ببلديتهم على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة الى ضعف شبكة الانترنت، حتى انه لازال العديد من الملحقات محرومين من خدمة الانترنت[1].

– بطء، عمليه اتخاذ القرارات وعمليات الاصلاح والاندماج والبيروقراطية.

– ضعف العلاقة بين برامج الإدارة الإلكترونية والتطوير الاداري وتغيير السياسات، ما يؤدي الى تأخر الانجازات وتعثر التقدم نحو الكفاءة الموجودة في تطبيق الإدارة الالكترونيه[2].

1– حمدي جلية ايمان،بورايو محمد ياسين، المرجع السابق،ص350.

2– بن عياش اسية،اوكيل محمد امين،المرجع السابق،ص267.

الفرع الثاني : التحديات البشرية التي تواجه الرقمنة

العامل البشري اهم العناصر لنجاح الإدارة الإلكترونية، لأنه المؤشر الاول لأي مشروع وخصوصا الذي يعتمد على الجانب الفني له، ويطرح هذا العامل عده مشاكل اهمها:

– ضعف دور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في مجال نظام المعلومات الإدارية من اجل تطوير ومتابعة التعليم و التدريب.

– انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة بسبب اختبار الموظفين التي تعتمد على المقابلات دون اختبارهم في الجانب العملي بشكل دقيق[1].

لذلك وجب العمل على تأهيل العامل البشري، والعمل على استمرار نشاطه في المستقبل من خلال زياده التخصيص الوظيفي، بغية رفع مستوى مهارات وزياده اتقان الخدمة العامه[2].

الفرع الثالث : التحديات القانونية التي تواجه الرقمنة

توجه رقمنة نظام الحالة المدنية تحديات قانونيه تتمثل اساسا في عدم مسايره القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الالكتروني للواقع، حيث ان المشرع الجزائري قد اصدر القانون 14-08 لمواكبة التطور التكنولوجي، كما انه اصدر جملة من التشريعات والتنظيمات التي اقرت بالتعامل الالكتروني، كالقانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين وغيرها، الا انها تبقى قاصرة وعاجزة عن تحقيق الغرض منها، امام التحديات والعوائق المذكورة اعلاه، لاسيما ضعف شبكات الانترنت وعدم تزويد البلديات وقطاع الحالة المدنية على الخصوص بالأجهزة والوسائل التكنولوجية، وكذا ضعف الكفاءة لدى الموظفين في المجال التكنولوجي[3]، كل هذا

1- بن عياش اسية،اوكيل محمد امين،المرجع السابق،ص268.

2- طواهري عبد الجليل ، قوراج اليامنة،المرجع السابق، ص189.

3- طواهري عبد الجليل ، قوراج اليامنة،المرجع السابق، ص190.

يجعل من النصوص التي اصدرها المشرع الجزائري حبرا على ورق، ويجعل من مشروع الرقمنة وتجسيد الإدارة الإلكترونية غير معمم ويعتريه العديد من النقائص، وبالتالي يبقى مشروع الرقمنة في الجزائر يحتاج لإصلاحات عميقة، تتطلب اولا وقبل اصدار القوانين القضاء على المشاكل التقنية والتكنولوجية اهمها القضاء على تذبذب الانترنت وتوفير الأجهزة المادية، وفي المقابل تأهيل العامل البشري[1].

المطلب الثاني : تحديات استمرارية رقمنة الحالة المدنية

تحديات تتعلق باعتماد الجزائر بنيه تحتية رقمية اذ يرتبط الارتقاء بمستوى تطوير الاتصال في الادارات العمومية، كمطلب اساسي لكل استراتيجية رقمية لأي دوله في العالم بضرورة وجود سياسه وطنيه تهتم بالتكنولوجيا وأطر ادارتها، لذلك توجهت الجزائر نحو مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل أساسي يعبر عن الرغبة في التأسيس لثقافة وممارسة الاعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين ادارة اكثر كفاءة لموردها وتنفيذ سياساتها وخططها بفعالية اكبر، انطلقت بوادر ارساء البنية التحتية الإلكترونية في مؤسسات الدولة ببدء تنفيذ السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تقوم على تطوير البنية القاعدية للاتصالات وتأسيس مجتمع معلومات وتطوير الاليات والاجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين للاستفادة من تجهيزات وشبكات الاعلام والاتصال، كما تعد انظمة الحماية عند اعتماد التكنولوجيا الحديثة احد المطالب المهمة في المؤسسات بدعم نظام يحمي السندات والملفات لتصبح اكثر أمانا ضد القرصنة وكذلك:

- الجانب الرقابي يعد جانبا مهما في استخدامات التكنولوجيا في المؤسسات.
- الجانب المادي والتجهيزات بالمعدات التقنية[2].

1- طواهري عبد الجليل ، قوراج اليامنة،المرجع السابق، ص189.

2- فوزية صادقي،واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية و تحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية و تأثيرات الرقمي العالمي،مجلة العلوم الانسانية جامعة ام البواقي ،المجلد7،العدد8،سنة 2020.ص23.

– الجانب البشري وتحديات التدريب والتكوين على الاستعمال التكنولوجيا[1].

تسعى الجزائر في مقابل ذلك لتبني استراتيجية رقمية لتطوير المؤسسات وتوظيف التكنولوجيا بشكل هادف قصد تحقيق الانسجام والتكامل بين الجماعات المحلية وفي كل القطاعات الاخرى، ولان هذا المجال في تغيير وتجديد يومي، وجب اعتماد الجزائر علىتجارب ناجحة في هذا المجال امر ضروريا، لما له من فوائد على المؤسسات سواء عند وضع السياسات او اثناء مراحل تحقيق اهدافها[2].

المطلب الثالث : تحديات مستقبليه في تطوير رقمنة الحالة المدنية

تعتبر الرقمنة وسيلة هامة لتعزيز ودعم الثقة بين الإدارة والمواطن، حيث يمكن استغلالها من اجل الحصول على حلول عن طريق ارساء اليات افضل لانشغالات المواطن، لا تكاد تنتهي والأمثلة كثيره تطرقنا لها سابقا سالف الذكر، قصد تحسين الخدمة العمومية.

وما فتئت الجزائر تبدي اهتماما متزايدا بالتكنولوجيا الحديثة عامه، وتكنولوجيا الاتصال بصفه خاصه وتسعى جاهدة لاستغلالها والاستفادة من ايجابياتها، والدليل على ذلك فيما تتعلق باعتماد الجزائر بنيه تحتيه رقميه للارتقاء بمستوى تطوير الاتصال في الادارات العمومية، وتأسيس لمجتمع المعلومات وتطوير الاليات والاجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات الاعلام الاتصال.

واقع هذه التجربة التي تخوضها الجزائر في مجال الرقمنة، قد ابان على مجموعه من اوجه القصور التي شملت مختلف الجوانب على ان اي تجربه مهما بلغت من الرشد و النضج فإنها تظل معرضه لبعض العراقيل والاشكالات، لذلك وجب تامين الأنشطة الرقمية وتحقيق[3]

1– فوزية صادقي،مرجع سابق،ص23.

2– فوزية صادقي،مرجع سابق،ص26.

3– طواهري عبد الجليل ، قوراج اليامنة،المرجع السابق، ص189.

الفاعلية على مستوى الاداء الوظيفي المسؤول[1].

اولا: تامين الأنشطة الرقمية

لا شك في ان العالم اليوم اصبح قريه صغيره تعيش ثوره رقميه تتأثر وتؤثر في كافه انشطتها، وقد لحق هذا التطور التقني والرقمي افعالا اجراميه الكترونيه، ووجب التصدي لها بكل شتى انواع ووسائل مستعصية الاختراق ومؤمنه، فحمايه وتامين المعلومات يضمن سريان العمل باستمرار ويساهم في ترسيخ الثقة بين الإدارة المواطن[2].

ثانيا: تحقيق الفاعلية للأداء الوظيفي المسؤول

الفاعلية في اداء المهام الوظيفية والواجبات المنوطة لكل من يؤدي وظيفه عموميه مطلبا اساسيا لتحقيق الفاعلية للأداء الوظيفي قصد تطوير برنامج الرقمنة، فبين فاعليه الاداء وحمايه المعطيات الشخصية صلة وثيقه لا تنقطع.

وفي هذا الاطار صدر القانون رقم 18- 07، المتعلق بحمايه الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (الجريدة الرسمية عدد 34) المؤرخ في 10 يونيو 2018.

في الاخير يمكن القول بان الاهتمام بالرقمنة وباستخدام ساهم بشكل كبير في تسهيل الخدمة على المواطنين وعلى الهيئات ذات الصلة بمصلحه الحالة المدنية. لابد من تكثيف الجهود، و اتحاد الجميع لإنجاح مشروع الجزائر الالكترونية 2013، لتعزيز التكافؤ في تقديم الخدمات، وكذلك تمكين المواطن من الاستخدام لخدمة الرقمنة،و ذلك عبر التطور المتمثل في الانترنت[3].

1- طواهري عبد الجليل ، قوراج اليامنة،المرجع السابق، ص189.

2- فوزية صادقى،مرجع سابق،ص23.

3- فوزية صادقى،مرجع سابق،ص23.

خلاصه الفصل الثاني:

عملت السلطة الوصية الى رقمنه الحالة المدنية في الجزائر وجاء ذلك عملا بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، بغيه تحسين الخدمة العمومية، وتقريب الإدارة من المواطن لارتباطه بمصلحة الحالة المدنية.

فيما يخص استخراج الوثائق بطريقة الكترونية والمتعلقة بالهوية الوطنية والسفر التي تعتبر اكثر طلبا من المواطن، وذلك عبر اطلاق خدمات الكترونية وعمل بوابات ومنصات مخصصة لهذا الشأن لتبسيط الاجراءات، قصد تخفيف العبء على المواطن، وترقيه مستوى الخدمة العمومية حسب الاليات الممكنة والمستحدثة في شكل نماذج تطبيقيه وبرامج مختلفة تتمثل فيما يلي:

- استحداث السجل الوطني الالي للحالة المدنية.

- تقليص وثائق الحالة المدنية المستعملة على مستوى البلديات والمصالح القنصلية وتلك المستعملة ما بين الهيئات والمصالح المختصة.

- ملئ الاستمارات بطريقه اليه.

- استخدام النظام البيومتري في الوثائق (بطاقه التعريف الوطنية، وجواز السفر، البيومتريين).

الخاتمـــــــه:

1- حوصلة الدراسة:

اخذت الدولة على عتيقها مساعي وجهود كبيرة من اجل الانتقال من مرحلة الإدارة التقليدية الكلاسيكية التي تعتمد على كل ما هو ورقي وعلى العنصر البشري بشكل اساسي في كل اعمالها، الى مرحلة الإدارة الإلكترونية والتسيير الالي من خلال استخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة للاتصال والاعلام التي تعتمد على مختلف الأجهزة الرقمية المتطورة وعلى البرمجيات والتطبيقات، وان المجهود البشري او العمل اليدوي في معالجة الملفات الورقية فيها يكون محدود، ولقد حظيت إدارة البلدية بهذا المسعى خاصة مصلحة الحالة المدنية، من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية،(الميلاد، الزواج، والوفاة) وانشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية وكذا جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريتين، على النحو الذي سهل على المواطن استخراج الوثائق بكل يسر وجودة عالية وفي اقصر مدة ممكنة، كما ان استخراجها اصبح ممكنا من اي بلدية كانت عبر بلديات الوطن او من اي ملحقة ادارية شرط ان تكون موصولة بشبكة الالياف البصرية، دون الحاجة الى التنقل الى مقر بلدية الميلاد، ومن خلال دراستنا هذه وبحثنا عن الاليات والمساعدة على تحقيق مشروع الرقمنة على مستوى مصلحه الحالة المدنية، توصلنا الى ان المساعي المبذولة من طرف الدولة اثمرت عن نتائج مشجعه من جانب تخفيف الاجراءات عن المواطن، من عناء التنقل وربح الجهد والوقت، وتجنب الانتظار لساعات من اجل استخراج الوثائق وجودة الخدمة المقدمة لفائدته، هذا مقارنة مع الفترة التي الحالية التي يختصر فيها الفرد كل الشكليات، بحيث يكتفي بطلبها من الموقع المخصص لوزارة الداخلية بنقر على زر المخصص لخدمات الحالة المدنية للموقع الا انه عند مقارنة سرعة تدفق الانترنت نلمس تأخر كبير، وهذا ما يدفع الى بذل المجهودات كبيرة بتخصيص غلاف مالي كافي وتخطيط جيد ورسم استراتيجية يرتقي من خلالها القطاع العمومي الخدماتي، من اجل توفير خدمات افضل وربط مختلف القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب اي وثيقه من المواطن، ولا يتسنى ذلك دون التكوين الجيد للعنصر البشري المشرف على عملية الرقمنة، مع توفير معدات واجهزه عصرية تساعد بشكل ايجابي في انجاح مشروع البلدية الإلكترونية وذلك بالاستعمال والاستغلال الاوسع والامثل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

2- نتائج الدراسة:

1- تبنت الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع الادارة الالكترونية لتحسين الخدمة العمومية وعصرنة المرافق العامة، وقد قضى تعديل قانون الحالة المدنية لسنة 2014 بادخال المعاملات الالكترونية في نظام الحاله المدنية.

2- تتجلى مظاهر الرقمنة في نظام الحالة المدنية من خلالها والتي قضى بها القانون 08/14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية في:

- استحداث السجل الوطني الالي، الذي يضم عقود الحالة المدنية الرقمنه للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن واستخراج الوثائق الكترونيا.

- امكانية اصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الالي للحالة المدنية بطريقة الكترونية، وهو ما قضى به المرسوم التنفيذي 03/15 المتعلق باصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية.

- وكذا اعتماد الوثائق البيومترية، وقد بدأ الامر باعتماد جواز السفر البيومتري طبقا للقرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 ،ليشمل الامر بعد صدور القانون 03/17 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية كل من بطاقه التعريف الوطنية ورخصه السياقه.

- بالاضافة الى تقديم خدمات الكترونية من خلال بوابات الكترونية يتم من خلالها تقديم طلبات الحصول على وثائق الحالة المدنية وطبعها دون الرجوع الى البلديه.

3- يعتبر تحسين الخدمة العمومية اهم اغراض رقمنة نظام الحالة المدنية،اذ يعمل على تكريس مبادئ المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية، المتمثله في تكريس مبدأ سير المرافق العامة وبالتالي ضمان تقديم الخدمة الوطنية العمومية، وتأكيد مبدا المساواة، وكذا تسهيل المعاملات اليومية على المواطنين من خلال تخفيف عبئ التنقل وتقليص عدد الوثائق المطلوبة وكذا الاعفاء من تلك المسجلة في السجل الوطني الالي.

4- تواجه عملية الرقمنة تحديات ادارية اذ ان ادخال اي تقنية تتطلب تغيير في الهياكل التنظيمية، وكذا تحديات سياسيه وقانونية نتيجة عدم اهتمام القادة السياسيين بالمجال التكنولوجي، وعدم مسايرة القوانين المنظمة للعمل الالكتروني مع التطبيقات الواقعية، بالاضافة لتحديات بشرية تكمن في عدم الالمام بالجانب المعلوماتي من طرف المواطن والموظف.

3- التوصيات المقترحة

1- ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة الالكترونية قوية الاركان والذي يتطلب انتشار الانترنت، وتوفير القوانين والانظمة الرعاية لهذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتواعدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الالكتروني المتميز.

2- ضرورة العمل على تحسيس وتوعية المواطنين بمزايا هذه التقنيات الحديثة وتقديم لهم تسهيلات ومزايات تتعلق بتكاليف اقتناء بعض الاجهزة.

3- ان مجالات الاعمال المختلفة اليوم هي في حاجة ماسة اكثر من غيرها الى الاستفادة من هذه التقنيات والانخراط في الاقتصاد الرقمي بفضل ما يوفره لها من سهولة وسرعة في اجراء التعاملات المحلية والدولية وبأقل جهد وتكاليف.

4- ضرورة المسارعة الى ايجاد حلول للمعوقات،لاسيما في ظل انضمام الجزائر المرتقب في المنظمة العالمية للتجارة وتطلعاتها الواعدة للشركات الاوروبية والاقليمية المتعددة.

5- الحكومة الالكترونية مشروع غير قابل للاستنساخ، او التقليد لمجرد مواكبة العصر، انما هو نظام يقوم على استراتيجية واضحة تتضمن الاهداف التي تراعي خصوصية المجتمع واحتياجاته والامكانيات المتوفرة، وهذا لزيادة فرص نجاح المشروع.

6- تعميم الانترنت ذات التدفق العالي لضمان جودة وسرعة الاتصال وتحسين نوعية الخدمة الالكترونية، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع الجماعات المحلية، التعليم والصحة.

7- تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات.

8- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الاداة التي تسهم في تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية عن طريق برامج التكوين المكثفة والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الادارية، و بالمواطن باعتبار ان مشروع الحكومة الالكترونية موجه له بالاساس، ونجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه.

قائمة المراجع

اولا: النصوص القانونية

1- القوانين والاوامـر

- الامر رقم 66- 307، المؤرخ في 14 اكتوبر 1966، يتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 91، الصادر بتاريخ 25 اكتوبر 1966.

- الامر رقم 70- 20، المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1988.

-الامر رقم 71- 65، المؤرخ في 28 سبتمبر 1971، المتعلق بإثبات كل زواج لم يكن موضوع عقد محرر او منسوخ في سجلات الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 79، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 1971.

- الامر رقم 73- 51، المؤرخ في 01 اكتوبر 1973، المتضمن تعديل صلاحية وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 81، الصادرة بتاريخ 09 اكتوبر 1973.

- الامر رقم 06-03، المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 2006.

- القانون رقم 10- 11، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 جويلية 2011.

- القانون رقم 14-03، المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية العدد 16، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014.

- القانون رقم 14-08، مؤرخ في 09 اوت 2014، يعدل ويتمم الامر رقم 70- 20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة بتاريخ 20 اوت 2014 .

- القانون 15-04، مؤرخ في 01 فيفري 2015 ، الذي يحدد القواعد العامة و المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

- القانون رقم 16- 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

- القانون رقم 17- 03 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يعدل ويتمم الامر رقم 70- 20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جافني 2017.

2- المراسيم الرئاسية والتنفيذية

- المرسوم رقم 72- 173 المؤرخ في 07 جويلية 1972، يتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 63، الصادرة بتاريخ 8 اوت 1972.

- المرسوم رقم 73- 161 المؤرخ في 01 اكتوبر 1973، المتضمن تمديد اجال التصريح بالولادات والوفيات في ولايتي الواحات والساورة، الجريدة الرسمية العدد 81، الصادرة بتاريخ 09 اكتوبر 1973.

- مرسوم رقم 88- 131 المؤرخ في 04 جويلية 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1988.

- المرسوم التنفيذي رقم 10- 210، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يتضمن احداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، الجريدة الرسمية العدد 54، الصادرة بتاريخ 19 سبتمبر 2010.

- المرسوم التنفيذي رقم 11- 334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، يتضمن القانون الاساسي الخاص بموظفي ادارة الجماعات الإقليمية، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2011.

- المرسوم التنفيذي رقم 14- 363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014، يتعلق بإلغاء الاحكام التنظيمية بالتصديق طبق الاصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الادارات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 72، المؤرخ الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2014.

- المرسوم رقم 15- 204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، يتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الالي للحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 41، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم 15- 315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقه الكترونيه، الجريدة الرسمية العدد 68، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم16-320 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، يتضمن الاحكام الخاصة المطبقة على الامين العام للبلدية، الجريدة الرسمية العدد 73، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2016.

- المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المؤرخ في 18 افريل 2017، يحدد كيفيات اعداد بطاقه التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية العدد رقم 25، الصادرة بتاريخ 19 افريل 2017.

03- القــرارات

- القرار المؤرخ في 17 اكتوبر 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقه التعريف الوطنية وجواز السفر.

- القرار المؤرخ في 19 جويلية 2010، المتعلق بملف طلب بطاقه التعريف الوطنية وجواز السفر البيوميتريين الالكترونيين وكيفيات معالجته، الجريدة الرسمية العدد 45، الصادرة بتاريخ 8 اوت 2010.

– القرار المؤرخ في 25 ماي 2011، المتعلق بملف طلب بطاقه التعريف الوطنية وجواز السفر، الجريدة الرسمية العدد 31، الصادرة بتاريخ 05 جوان 2011.

– القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني، الجريدة الرسمية العدد الاول، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012.

– القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني، الجريدة الرسمية العدد الاول، الصادرة بتاريخ 14 جان في 2012 .

– القرار الوزاري المشترك المؤرخ 17 نوفمبر 2013، يحدد توزيع التعداد على مناصب لعون الشباك للحالة المدنية ومفوض الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد رقم 66، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2013.

– القرار المؤرخ في 29 ديسمبر 2014، يحدد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد الاول، الصادرة بتاريخ 7 جانفي 2015 .

– القرار الوزاري المشترك المؤرخ 21 ديسمبر 2017، يحدد عدد المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي بعنوان ادارة الجماعات الإقليمية، الجريدة الرسمية العدد رقم 08، الصادرة بتاريخ 7 فيفري 2018.

04- المناشير والتعليمات

– المنشور الصادر عن وزاره الداخلية والجماعات المحلية رقم 1099، المؤرخة في 24 مارس 2010، شروط معالجه ملفات طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين.

– التعليمة الصادرة عن وزاره الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435، بتاريخ 13 فيفري 2014، الشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الاوتوماتيكي للحالة المدنية.

– المذكرة الصادرة وزاره الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1436، بتاريخ 13 فيفري 2014، توضيح الاجراءات العملية للشروع في استغلال السجل الوطني الالي للحالة المدنية.

– التعليمة الصادرة عن وزاره الداخلية والجماعات المحلية رقم 2335، المؤرخة في 26 جوان 2014، المتعلقة بكيفيه تطبيق القرار الوزاري المشترك المؤرخ 17 نوفمبر 2013، يحدد توزيع التعداد على مناصب عون الشباك للحالة المدنية ومفوض الحالة المدنية.

– التعليمة الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 93، بتاريخ 02 اوت 2017، بخصوص التعميم التدريجي لإصدار بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية البيو مترية.

– التعليمة الصادرة عن وزاره الداخلية والجماعات المحلية رقم 8223 ،المؤرخة في 10 اكتوبر 2018، تتعلق بكيفيات تطبيق تحدد كيفيات القرار الوزاري المشترك المؤرخ 21 ديسمبر 2017، يحدد عدد المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي بعنوان ادارة الجماعات الإقليمية.

05- القوانين الأجنبية

– ظهير شريف رقم 1.02.239 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية (القانون المغربي).

ثانيا: الكتــب

– حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص والمتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان الاردن 2010.

– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر 1989.

– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر(وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرا عليها) دار هومة، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة معدلة ،2011.

– عبد الحفيظ بن عبيده، الحالة المدنية واجراءاتها في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2004.

– عبد الحفيظ بن عبيدة، الحالة المدنية واجراءاتها في التشريع الجزائري، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائري 2011.

– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، التشريعات التي تحكم نظام الحالة المدنية الصادرة في سنة 1982، الجزء الثالث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2011.

– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر (وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرا عليها) الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار هومة 2011.

– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، الجزء الاول، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2013.

– محمد ضويفي، شرح قانون الحالة المدنية الجزائري حسب اخر تعديل لعام 2017، مدعما بقرارات المحكمة العليا واحداثها، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2019.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات الجامعية و الابحاث العلمية

1- رسائل الماجستير

– باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خده، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكره ماجستير، قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعه الجزائر، 2008/2007.

2- مذكرات الماستر

– فارس بوقلال وعبد النور بوخديمي، عصرنه الإدارة وتأثيرها على الخدمة العمومية (دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان تيزي وزوو)، مذكره الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ميلود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2015/2014 .

– خالدي فتيحه، تطور سجلات الحالة المدنية وصولا الى الرقمنة (دراسة حاله بلدية حاسي بن عبد الله التابعة لدائرة سيدي خويلد بولاية ورقلة للفترة الممتدة من 1978 الى 2017)، شهاده الماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعه قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2018/2017 .

– ريان بن كحلة، دور الإدارة الإلكترونية في رقمنه سجلات الحالة المدنية دراسة حالة لبلدية شتمة ببسكرة، مذكره الماستر، كلية الاعلام والاتصال،جامعة محمد خيضر بسكرة، السنه الجامعية 2018/ 2019 .

– عدة بن عطيه محمد وشاشو ابراهيم، واقع الارشيف في ظل التطورات الالكترولوجية الحديثة، (مصلحه ارشيف ولاية وهران نموذج) مذكره ماستر، جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم،السنة الجامعية2018/2017.

– بلمزوزي مبروكة، فاعلية تقلد الوظائف في الإدارة العمومية بين الكفاءة والتأهيل دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ورقلة، مذكرة ماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعه قاصدي مرباح ورقلة،السنة الجامعية 2015/2014.

3: المقالات

– كحل الراس سماح، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعه قالمة،المجلد04،العدد01،السنة2021.

– مبرك عز الدين، الرقمنة من المنظور التقني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد خاص، 2020.

– طواهري نخلة، عصرنة المرفق العمومي كاليه لترقية الخدمة العمومية وتقوية علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر، مصلحة الحالة المدنية نموذجا، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2019/2018.

– شعيب محمد توفيق، وعقبي امال، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية محليا، مجلة المفكر، المجلد 14 ،العدد 02، جوان 2017 .

– فوزية صادقى،واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية و تحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية و تأثيرات الرقمي العالمي،مجلة العلوم الانسانية جامعة ام البواقي ،المجلد7،العدد8،سنة2020.

4:المداخلات العلمية

– مبرك عز الدين، الرقمنة من المنظور التقني، اعمال الملتقى الوطني الموسوم بدور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، كلية الحقوق جامعة الجزائر01، 01 مارس 2020، الجزائر.

5: المجلات والجرائد

– مجله الداخلية، العدد 02، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار وحدة الطباعة، الرويبة، جويلية 2018.

– جريدة الشروق اليومي، العدد 6794، الصادر بتاريخ 17 ماي 2021 .

6: الدراسات والابحاث

– بن عبد الله اسماء، استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمة العمومية (ضعف الاداء المؤسسي كدافع للاستثمار) دراسة استكشافية حول مشروع جواز السفر البيو متري في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية وادارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017.

– حميد عبروس وطيبي سعاد، الامين العام للبلدية ضابط الحالة المدنية، مجلة صوت القانون المجلد السابع، العدد 02، جامعة الجيلاني بونعامة عين الدفلة، نوفمبر 2020.

– نجيمي مسعود ومهدي عمر، التخصص الوظيفي وعلاقته بأداء المورد البشري في المنظمة الجزائرية، دراسة ميدانيه بمقر مديريه الإدارة المحلية لولاية الجلفة، جامعه زيان عاشور، الجلفة، المجلد 2018، العدد 12 (31 ديسمبر/كانون الأول 2018)

7: دورات تكوينيه

– مداخلة في اطار دورة تكوينيه لفائدة المنتخبين المحليين، مديريه التنظيم والشؤون العامة لولاية المسيلة، الحالة المدنية، المسيلة، 2015 /2016.

– مداخلة في اطار دورة تكوينية لفائدة المنتخبين المحليين، وزاره الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الحالة المدنية و تنقل الاشخاص، وهران، جانفي 2018.

رابعا: المواقع الإلكترونية

-http://numerisation.blogspot.com/2012/05/blog-post_9642.html

-https://e3arabi.com

-https://ar.facts-news.org/taaryf-alrkmn

-https://www.interieur.gov.dz

-http://apcainsebt.dz

-https://edu.gcfglobal.org/en/tr/_ar-misc/operating-systems

-https://www.edarabia.com/ar

-https://mawdoo3.com

-https://ar.businessemt.com/59-info-8083551-job-specializationl-70918

-https//www.alittihad.ae/opinion/4110661

- https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar ،

-http:passeport.interieur.gov.dz/ar/information/texte

https://demande12s.interieur.gov.dz/ar/default.aspx

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم و البحث العلمي

جامعة حمة لخضر – الوادي–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي اسفله:

السيد: حليس السعيد **الصفة :** طالب

الحامل لرخصة السياقة رقم :9627314 و الصادرة بتاريخ:2020/11/17 عن دائرة باب الواد الجزائر العاصمة.

المسجل بكلية: الحقوق و العلوم السياسية **قسم :** الحقوق

المكلف بإنجاز اعمال بحث : مذكرة ماستر **تحت عنوان :** رقمنة الحالة المدنية في الجزائر.

اصرح بشرفي اني التزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الاخلاقيات المهنية و النزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه.

يوم : 2023/05/08

التوقيع:

فهرس المحتويات

فـــــــــهرس المحتويات

مقدمه:.....

الفصل الاول: ما هية رقمنه الحالة المدنية في الجزائر..... 12

المبحث الاول: مفهوم نظام الحالة المدنية في الجزائر.....12

المطلب الاول: تعريف نظام الحالة المدنية.....12

الفرع الاول: تعريف نظام الحالة المدنية التشريعي.....13

الفرع الثاني: تعريف نظام الحالة المدنية الفقهي 13

المطلب الثاني: خصائص نظام الحالة المدنية.....15

أولا: اجباريه التسجيل.....15

ثانيا: الشموليه.....15

ثالثا: الاستمرارية والسريــه.....16

المطلب الثالث: اهميه نظام الحالة المدنية..... 16

المبحث الثاني: مفهوم الرقمنـــه.....17

المطلب الاول: تعريف الرقمنـة.....17

المطلب الثاني: خصائص الرقمنـة.....19

المطلب الثالث: اهميه الرقمنــه.....21

المبحث الثالث: اليات رقمنة الحالة المدنيـــة.....21

المطلب الاول: النظام القانونية للحالة المدنيــة.....22

أولا: الحالة المدنية 22

ثانيا:تعريف ظابط الحالة المدنية.....27

الفرع الثاني: رقمنة السجل الوطني الالي للحالة المدنية 29

الفرع الثالث: النصوص القانونية 31

المطلب الثاني: الاليات المادية التقنية والبرمجيات 34

الفرع الاول: الاليات المادية التقنية 34

الفرع الثاني: البرمجيات.....36

المطلب الثالث: الاليات البشرية 40

الفرع الاول: التكوين.....41

الفرع الثاني: التخصص.....43

الفرع الثالث: التاهيل.....45

خلاصه الفصل الاول: 48

الفصل الثاني: تجسيد رقمنه الحالة المدنية في الجزائر 51

المبحث الاول: مراحل تجسيد رقمنه الحالة المدنية في الجزائر.....51

المطلب الاول: مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 51

المطلب الثاني: تطبيق الرقمنة في مصلحه الحالة المدنية 53

الفرع الاول: السجل الوطني الالي للحالة المدنية 54

الفرع الثاني:مطبوعات ووثائق الحالة المدنية التي تصدر بطريقه الكترونيه.....55

الفرع الثالث:استحداث الوثائق البيومترية.....56

المطلب الثالث: اطلاق الخدمة الإلكترونية للحالة المدنية عبر الانترنت.....56

المبحث الثاني: اهميه الرقمنة في تحسين اداء الحالة المدنية في الجزائر.....57

المطلب الاول: تكريس مبادئ الحالة المدنية 57

المطلب الثاني: تسهيل وسرعه تحرير وثائق الحالة المدنية 60

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه رقمنة الحالة المدنية في الجزائر 63

المطلب الاول: تحديات تطبيق رقمنة الحالة المدنية.....63

الفرع الاول: التحديات الادارية التي تواجه الرقمنة 63

الفرع الثاني: التحديات البشرية التي تواجه الرقمنة.....64

الفرع الثالث: التحديات القانونية التي تواجه الرقمنة.....64

المطلب الثاني : تحديات استمراريه رقمنه الحالة المدنية.....65

المطلب الثالث: تحديات مستقبلية في تطوير رقمنة الحالة المدنية.....66

خلاصه الفصل الثاني:.....68

الخاتمة:.....70

قائمة المراجع :.....75

تناولنا في دراستنا هذه المعنونه برقمنة الحالة المدنية بالبلدية، والذي تم تطرق فيه الى الإشكالية المطروحة المتمثلة في:

ما هي أليات رقمنة الحالة المدنية ؟وما هي أثارها في تحسين جوده الخدمة العمومية؟

و اندرج تحتها أسئلة فرعية:

- ما مدى تكوين الموظفين الذين يشوفون على مشروع الرقمنة، وما هي درجه تكوينهم؟
- ما هي اهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق مشروع رقمنة الحالة المدنية بالبلدية؟

واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتوافق مع مشكل الدراسة المطروحة،بالإضافة الى المنهج التاريخي في تحديد النصوص القانونية التي عرفها نظام الحالة المدنية، ومن اجل اثراء الموضوع، ركزنا على الهيكل البشري المكون لمصلحة الحالة المدنية بالبلدية، بالإضافة الى بيان المشاكل التي تعيق عمليه الرقمنة، من الاطار القانوني المنظم لعملية الرقمية الى الوسائل المادية التقنية والبرمجية، حيث بتوفرها يتحقق مشروع الرقمنة، وتم التوصل الى نتيجة الا و هي ضرورة اعتماد الرقمنة بالإدارات العمومية، الذي جاء نتيجة تحولات القفزة النوعية الحاصلة في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، فالدولة تبني مشروع المرفق الالكتروني ومن خلاله رقمنة الحالة المدنية بالبلدية، اثمر عن نتائج ملموسة واعطى وجه ايجابي للقطاع الخدماتي العمومي في الجزائر انعكس على رضى المواطن، كما ظهرت ايضا سلبيات تتعلق بضعف وهشاشه البنيه التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا يقودنا الى اعتماد نمط جديد في التسيير الاداري والقطاع والخدماتي وذلك بتوفير ما يحتاجه من تأطير بشري، ومنظومة قانونيه تحمي وتخدم مشروع الرقمنة، دون اغفال العنصر المادي من توفير اجهزه ومعدات بتكنولوجيا حديثه، لمشروع الرقمنة دور فعال ومهم لأنه يشمل الادارات المحلية، البلدية و ملحقاتها الإدارية ويخص تقديم خدمه مباشره للمواطن بشكل يومي ومتواتر.

الكلمات المفتاحية: رقمنة الحالة المدنية – أليات الرقمنة – تحسين الخدمة العمومية – البلدية الالكترونية – السجل الالى للحالة المدنية – الحالة المدنية.

Abstract

In our study entitled the digitization of the civil status in the commune we have.

Through this study we will answer the following question: what are the mechanisms of the process of digitization of the civil status and its impact on improving the quality of public service. To answer this question we asked some sub-questions:

- Is there any approved plan for the implementation of the project of digitization at the level of the civil registry office?

- How well trained are the public officers charged with the project of digitization of the civil status?

- What the challenges and difficulties facing the process of digitization in the commune?

We based our study of the descriptive analytic method as well as the historical method consistent with the study subject which will allow us to collect accurate and enough data.

We also focused on the human frame of the study sample within the office of the civil status to enrich the subject matter as well as stating the problems facing the process of digitization, starting with the regulations of the process itself then the material and technical means used in it since they are crucial to the realization of the digitization process.

Thus, we reached the following outcome:

- The necessity of the digitization in public offices was the result of the transformation and quantum leap in the field of information and communication technology.

- The establishment of the project of the electronic facility to digitize the civil status office in the commune gave a positive side and substantial results to the service sector in Algeria clearly to complete this endeavor that showed weakness of infrastructure of information and communication field. So we have to take a new norm to run the administration in the service sector through providing what is needed from staff members as well as the legal frame to protect the project of digitization without neglecting the material element by providing new tech equipments.

Kay words :Digitization of the civil status - Digitization mechanism - Improve public service - Automatic record of civil status - civil status - Electronic municipality.